A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2028
18 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات (تابع)

			الصفحة
أولا	- مقدمة	١	٣
ثانيا	- لمحة عامة	٢ - ٥	٣
ثالثا	- التطورات السياسية	٦ - ٩	٤
رابعا	- التطورات الاقتصادية	١٠ - ١١	٤
خامسا	- الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	١٢	٥

المرفقات

الأول	- كاليدونيا الجديدة في أيار/مايو ١٩٩٥ ومتابعة اتفاقات ماتينيون	٨
الثاني	- التعديلات المدخلة على القانون الاستفتائي الذي أجري في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، المتضمنة لأحكام دستورية وتمهيدية بشأن تقرير المصير لكاليدونيا الجديدة في عام ١٩٩٨	١٠
الثالث	- تحديد عام ١٩٩٨ الموعد النهائي لتنظيم الاستفتاء في كاليدونيا الجديدة	١٢
الرابع	- مشروع للخلاصات التي تم التوصل اليها في الاجتماع الثاني للمتابعة المؤقتة لاتفاقات ماتينيون الذي عقد في نوميا، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	١٤

080795 070795 95-18175

المحتويات (تابع)

	الصفحة
الخامس - وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة	١٩
السادس - مقابلات صحفية مع السيد دومينيك بربن، وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار (إذاعة RRB)	٢١
السابع - مقابلة مع السيد دومينيك بربن، وزير إدارات الأقاليم عبر البحار (أقاليم ومقاطعات ما وراء البحار) في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ (إذاعة DJIIDO)	٣٤

أولا - مقدمة

١ - ورقة العمل هذه هي استكمال لورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة عام ١٩٩٤ عن كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/1197).

ثانيا - لمحة عامة

٢ - تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ٥٠٠ ١ كيلومتر إلى الشرق من استراليا و ٧٠٠ ١ كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وتشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير، وجزر صغيرة تعرف بجزر لويالتي (أوفيا، وماريه، وليفو، وتيغا)، وأرخبيل جزر بيليب، وجزيرة باينز وجزيرة هوون. وهناك أيضا عدة جزر غير مأهولة إلى الشمال من جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ٧٥٠ ١٦ كيلومترا مربعا ومساحة كل الجزر معا ١٠٣ ١٩ كيلومترات مربعة. وتقع العاصمة نوميا في الطرف الجنوبي من غراند تير.

٣ - ووفقا لإحصاء عام ١٩٨٩، كان عدد السكان ١٧٣ ١٦٤ نسمة، ويشمل ٥٩٨ ٧٣ نسمة من الميلانيزيين الأصليين المعروفين باسم الكاناك (٤٤,٨ في المائة)؛ و ٠٨٥ ٥٥ نسمة من أصل أوروبي، وبخاصة من الفرنسيين (٣٣,٦ في المائة)، من بينهم ٠٠٠ ٣٥ شخص يعرفون باسم الكالدوش منحدرون من المستوطنين الأوائل؛ و ٩٣٦ ١٨ نسمة من الواليزيين والتاهيتيين (١١,٥ في المائة)؛ و ٥٥٤ ١٦ نسمة من أصول أخرى وخاصة من الإندونيسيين والفييتناميين (١٠,١ في المائة). ويقدر أن عدد السكان في عام ١٩٩١ بلغ ٠٠٠ ١٧٠ نسمة.

٤ - ويوجد تجمعان سياسيان رئيسيان وأحزاب صغيرة عديدة. أما التجمعان السياسيان الرئيسيان فهما حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، الذي يؤيد مبدأ الاحتفاظ بكاليدونيا الجديدة في الجمهورية الفرنسية، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، التي تحبذ الاستقلال، وتضم الأحزاب التي تتكون منها جبهة الكاناك والاتحاد الكاليدوني، وحزب الكاناك للتحرير والاتحاد التقدمي الميلانيزي، والحزب الاشتراكي الكاليدوني[1].

٥ - وتنص اتفاقات ماتينيون لعام ١٩٨٨ (انظر A/AC.109/1000، الفقرات من ٩ إلى ١٤) على مرور فترة ١٠ سنوات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإجراء استفتاء في عام ١٩٩٨ لتقرير المصير. وأثناء فترة التنمية، تنصب الجهود على زيادة عدالة التوزيع الاقتصادي بين المقاطعات الثلاث وتوفير التعليم والتدريب اللذين يمكنان المواطنين الكاناك من الاشتراك على قدم المساواة في اقتصاد الإقليم وحكومته.

ثالثا - التطورات السياسية

٦ - اختتم المؤتمر الرابع عشر لجبهة الكاناك للتحرير الوطني أعماله في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤[٢] في مدينة بايا على الساحل الغربي. وأكدت قيادة جبهة الكاناك من جديد رغبتها في مواصلة المناقشات مع الأطراف الأخرى في الاتفاقات، وذكر السيد بول نيواتين، الذي أعيد انتخابه رئيسا للجبهة، أن الحوار يجب أن يركز على الترتيبات السياسية القائمة أثناء الفترة المتبقية (١٩٩٥-١٩٩٨) وكذلك على مستقبل الإقليم بعد عام ١٩٩٨. ومن المتوقع أن يدور أحد البنود الرئيسية للمناقشات حول الترتيبات المؤسسية التي سيتم تطبيقها بعد تنفيذ اتفاقيات ماتينيون بالكامل (للاطلاع على معلومات تفصيلية بشأن اتفاقات ماتينيون، انظر المرفقات من الأول إلى السابع).

٧ - وأعلنت جبهة الكاناك (حزب الأغلبية داخل تحالف الكاناك) تأييدها لفكرة الاتحاد الكاليدوني التي تدعو إلى ضرورة تجنب الانقسام حول موضوع الاستفتاء المزمع إجراؤه في كاليدونيا الجديدة، بين دعاة الاستقلال ومؤيدي الوضع القائم. وكان الشعور السائد هو ضرورة أن توافق جميع الأحزاب على صيغة توفيقية بشأن مركز الإقليم في المستقبل قبل إجراء الاستفتاء الذي صدق بالفعل على هذه الصيغة فيما بعد.

٨ - وذكر السيد بول نيواتين، آنذاك، أن المناقشات المستمرة مع جميع الأحزاب الأخرى يمكن أن تحدد إطارا للمضي قدما نحو الاستقلال، مع مراعاة وجود قدر معين من الاختلاف حول الاختصاصات المتصلة مباشرة بمسألة السيادة. وكان هذا التفكير السائد أثناء المؤتمر الرابع عشر لجبهة الكاناك، دليلا على أن قيادة الجبهة تحبذ جمع الصفوف وتعزيز التحالف الخاص بها، والرغبة في دعوة غيرها من القوميين والمجموعات التقدمية الأخرى كالمنظمات السياسية والاجتماعية والعمالية للانضمام إليها في هذا الموقف.

٩ - وأفادت التقارير أن جبهة الكاناك قاطعت لأول مرة اجتماعات اللجنة المعنية برصد اتفاقات ماتينيون التي عقدت يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ في نوميا[٣]. وأعلنت جبهة الكاناك أن التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية لا تحدوه الرغبة منذ عام ١٩٩٣ في مناقشة التطبيق الفعلي للاتفاقات وأن الحكومة الفرنسية لم تظهر أية رغبة في تنفيذها.

رابعا - التطورات الاقتصادية

ألف - صناعة التعدين

١٠ - طبقا لآخر التقديرات يوجد بكاليدونيا الجديدة ما يصل إلى ٤٠ في المائة من موارد النيكل المعروفة في العالم، وتقدر الطاقة الإنتاجية لشركة النيكل من رواسب معدن النيكل، وهي أحد فروع الشركة الفرنسية ERAMENT بنحو ٠٠٠ ٨٣٠ طن في السنة لفترة تمتد إلى ١٥ سنة أخرى. وتقوم شركة النيكل بتصدير

سبائك وخام النيكل وتزود استراليا حاليا بـ ٦٥ في المائة من استهلاكها من معدن اللاتريت (يحتوي على ١,٥ في المائة من النيكل) و ٥٢ في المائة من استهلاك اليابان من معدن القارتير (٢,٢ إلى ٣ في المائة من النيكل)[٤].

باء - الاتصالات

١١ - لا يزال النقل الجوي يمثل أهمية كبيرة للإقليم الذي تقوم بخدمته حاليا خطوط الطيران التالية "الخطوط الفرنسية" وكوسير وكوانتاسي وطيران نيوزيلندا وخطوط طيران فانواتو. وبلغ عدد الركاب القادمين جوا إلى كاليدونيا الجديدة ٢٩٨ ١٧٣ شخصا في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع ٢٨٧ ٩٧٤ شخصا في عام ١٩٩٠[٤].

خامسا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

١٢ - اعتمدت الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، دون تصويت، القرار ٤٥/٤٩ المعنون "مسألة كاليدونيا الجديدة". ونص القرار كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"وقد نظرت في مسألة كاليدونيا الجديدة،

"وقد درست الفصل المتعلق بكاليدونيا الجديدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[١]،

"وإذ تعيد تأكيد حق الشعوب في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة،

"وإذ تشير إلى قراريها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠،

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٢٣ (A/49/23)، الجزء الخامس، الفصل الثامن.

"وإذ تلاحظ أهمية التدابير الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية في كاليدونيا الجديدة، بالتعاون مع جميع قطاعات السكان، لتشجيع التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الإقليم، بما في ذلك التدابير المتخذة في مجال حماية البيئة والإجراءات المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، بغية تهيئة إطار لتقدم الإقليم سلميا نحو تقرير المصير،

"وإذ تلاحظ أيضا، في هذا السياق، أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة، فضلا عن أهمية استمرار الحوار فيما بين الأطراف المعنية في كاليدونيا الجديدة إعدادا لعملية تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة،

"وإذ ترحب بتعزيز عملية استعراض اتفاقات ماتينيون عن طريق زيادة تواتر اجتماعات التنسيق،

"وإذ تلاحظ مع الارتياح تكثيف الاتصالات بين كاليدونيا الجديدة والبلدان المجاورة في منطقة جنوب المحيط الهادئ،

"١ - تحث جميع الأطراف المعنية، لمصلحة شعب كاليدونيا الجديدة بأكمله واعتمادا على النتيجة الإيجابية لاستعراض منتصف المدة لاتفاقات ماتينيون، على أن تواصل حوارها بروح من التآلف؛

"٢ - تدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل على إيجاد إطار لتقدم الإقليم سلميا نحو عملية تقرير للمصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة وتصون حقوق جميع سكان كاليدونيا الجديدة وفقا لنص وروح اتفاقات ماتينيون، التي تقوم على مبدأ أن سكان كاليدونيا الجديدة هم الذين لهم أن يختاروا كيف يوجهون مصيرهم؛

"٣ - ترحب بالتدابير التي اتخذت لتعزيز وتنويع اقتصاد كاليدونيا الجديدة في جميع الميادين، بما في ذلك بدء تشغيل منجم النيكل الجديد التابع لشركة النيكل التعدينية في كوبيتو وإنشاء مشاريع جديدة لتربية الأحياء المائية، وتشجع على اتخاذ مزيد من هذه التدابير وفقا لروح اتفاقات ماتينيون؛

"٤ - ترحب أيضا بالأهمية التي توليها أطراف اتفاقات ماتينيون لإحراز مزيد من التقدم في مجالات الإسكان والعمالة والتدريب والتعليم والرعاية الصحية في كاليدونيا الجديدة؛

"٥ - تعترف بالمساهمة التي يقدمها المركز الثقافي الميلانيزي في حماية الثقافة الأصلية لكاليدونيا الجديدة؛

"٦ - تحيط علما بالمبادرات الإيجابية التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية لكاليدونيا الجديدة، وبخاصة عملية "زونيكو" التي ترمي إلى رسم خرائط للموارد البحرية داخل المنطقة الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة وتقييم تلك الموارد؛

"٧ - تعترف بالصلات الوثيقة بين كاليدونيا الجديدة وشعوب جنوب المحيط الهادئ، وبالإجراءات الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية والسلطات المحلية لتيسير مواصلة تطوير تلك الصلات، بما في ذلك توثيق العلاقات مع البلدان الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ؛

"٨ - ترحب بوجه خاص، في هذا الصدد، بالزيارات المتواصلة التي تقوم بها وفود رفيعة المستوى من بلدان منطقة المحيط الهادئ لكاليدونيا الجديدة والزيارات التي تقوم بها وفود رفيعة المستوى من كاليدونيا الجديدة للبلدان الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ؛

"٩ - تطلب إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مواصلة دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ورفع تقرير عنها إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين".

الحواشي

(١) The Europa World Year Book 1992، المجلد الأول، صفحة ١١٤٨.

(٢) Le Monde، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(٣) المرجع نفسه، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥.

(٤) للاطلاع على البيانات الأخيرة المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، انظر المرفق الثامن.

(٥) Island Business، أيار/مايو ١٩٩٥.

المرفق الأول

كاليدونيا الجديدة في أيار/مايو ١٩٩٥ ومتابعة اتفاقات ماتينيون

تتطـــور كاليدونيـــا الجديـــدة منـذ عام ١٩٨٨ في إطار اتفاقات ماتينيون وقانون الاستفتاء المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الذي يتضمن أحكاما قانونية تنص على التحضير لعملية تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة في عام ١٩٩٨.

وخلال أول زيارة رسمية قام بها لكاليدونيا الجديدة في حزيران/يونيه ١٩٩٣، أكد وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار تصميم الحكومة على الوفاء بمهمتها التحكيمية، والمحافظة على السلم الداخلي، وتشجيع الحوار، ومتابعة إعادة التوازن بين المقاطعات التي أوجدها قانون الاستفتاء، على نحو يحترم اتفاقات ماتينيون والعمل بمشاركة وثيقة مع الجهات الموقعة على الاتفاقات في إطار من الاحترام المتبادل للقناعات وبحيث يتحمل كل طرف مسؤولياته.

وأثناء انعقاد الاجتماع الخامس للجنة المتابعة للاتفاقات في باريس في الفترة من ٦ الى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أكد رئيس الوزراء هذه التوجهات أثناء استقباله للوفود. وقد تقرر عقد اجتماعات وسيطة لا مركزية بغية كفالة إجراء حوار أكثر انتظاما وتنفيذ قرارات لجنة المتابعة السنوية على نحو سليم. وقد اجتمعت لجنتان وسيطتان للمتابعة، إحداهما في شباط/فبراير ١٩٩٤ في كونيه عاصمة المقاطعة الشمالية، والأخرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في نوميا عاصمة الإقليم والمقاطعة الجنوبية.

ويعتبر انعقاد هذه الاجتماعات وما اتخذ فيها من قرارات بمثابة ترجمة عملية لتصميم الشركاء الكاليدونيين (التجمع من أجل ادماج كاليدونيا داخل الجمهورية وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني) والدولة على مواصلة حوار بناء وملموس من أجل تنمية الاقليم وإعادة التوازن إليه.

وقد حظي الاقتراح الذي وضعته الدولة، والقاضي بإرسال فريق من خبراء التنظيم إلى نوميا لمساعدة المقاطعات والاقليم على اجتذاب الاستثمارات ومتابعة مشاريع التنمية، بموافقة الشركاء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في نوميا. وهذا الهيكل (وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة)، والذي هو من نوع وكالة التنظيم الاداري للاقليم والأنشطة الاقليمية قد شكل بمشاركة مالية من المقاطعات ومن الاقليم والدولة وأنشئ رسميا في شباط/فبراير وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار.

والشركاء متفقون أيضا على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم تستلزم أن تكون هناك منذ البدء، في عدة قطاعات استراتيجية، رؤية شاملة على المديين القصير والطويل تتيح توضيح القرارات. وهكذا فإننا نشترك مع الدولة في التفكير في المجالات التالية: الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير قطاع النيكل، والنقل الجوي والسياحة.

وفي المجال المؤسسي كشف تطبيق قانون ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لمدة تزيد على خمس سنوات، عن صعوبات معينة في توزيع الاختصاصات كل من الدولة والاقليم والمقاطعات والبلديات. وبالاتفاق مع الشركاء، لم يتم الابقاء سوى على التعديلات الفنية التي حظيت بتوافق الآراء. وقد اعتمد البرلمان القانون الأساسي المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ الذي يتيح في بعض المجالات استعادة مبادئ اللامركزية التي توخاها الموقعون على اتفاقات ماتينيون.

وقد تميزت نهاية عام ١٩٩٤ والأشهر الأولى من عام ١٩٩٥ بانعقاد عدة اجتماعات للأحزاب السياسية التي تدخل في إطار الاستعداد للأحداث الانتخابية المقبلة لعام ١٩٩٥، وهي الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البلدية، وكذلك انتخابات جمعيات المقاطعات التي سوف تجدد للمرة الأولى منذ أن أنشئت بموجب قانون الاستفتاء لعام ١٩٨٨، والتي حدد موعدها في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، وقد دارت المناقشات بوجه خاص حول مستقبل الاقليم والخيار الذي سوف يعمل به بموجب الاقتراع على تقرير المصير الذي من المقرر أن يجرى في عام ١٩٩٨.

وإذا كان الشريكان قد اتخذا موقفين متباينين بشأن ملفات معينة مع اقتراب موعد اجتماعات الدورة السادسة للجنة المتابعة السنوية التي من المقرر أن تعقد في نوميا في مستهل شهر شباط/فبراير ١٩٩٥، فإن الطرفين كانا مع ذلك على تصميمهما للوصول إلى توافق للآراء بشأن مستقبل كاليدونيا الجديدة. وقد تحولت الدورة السادسة للجنة المتابعة هذه الى اجتماع غير رسمي بين الشركاء إثر القرار الذي اتخذته جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بعدم المشاركة في لجنة المتابعة الرسمية. وكان هذا القرار قائم على أساس الحرص على تحقيق مشاركة أكثر شفافية ونشاطا. وقد عارضت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني القرار الذي اتخذ بالسماح بإقامة كازينو جديد داخل فندق ميريديان الذي افتتح في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥، مع أن المقاطعات الثلاث كانت مشتركة في هذا المشروع. وقد لاحظت الجبهة أن العمل لم يتقدم بشأن ملفات معينة وأن أفرقة العمل لم تجتمع، إذ أن التجمع من أجل إدماج كاليدونيا داخل الجمهورية رفض المشاركة. وأعربت عن أملها في أن يتوفر مزيد من الارادة لدفع عجلة إعادة التوازن الى الأمام.

وقد أكد من جديد جميع الشركاء في الاتفاقات تصميمهم على عدم قطع الحوار والوصول بعملية اتفاقات ماتينيون إلى مداها.

وبمناسبة انتخاب رئيس الجمهورية، تركت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني حرية الخيار لمختلف وحداتها التأسيسية في حين أن حزب باليكا والاتحاد التقدمي الميلانيزي أيدوا فكرة عدم المشاركة في عملية الاقتراع هذه للبقاء ضمن منطق الاستقلال. ودعا الاتحاد الكاليدوني، وهو وحدة أخرى من الوحدات التأسيسية للجبهة إلى التصويت لصالح السيد جوسبان. أما التجمع من أجل ادماج كاليدونيا داخل الجمهورية فقد دعا الناخبين إلى إعطاء أصواتهم "دون تحفظ" للسيد شيراك في الجولة الثانية، إذا ما أيد السيد لافلور ترشيح السيد بالادور في الجولة الأولى فيما كان النائب الآخر للتجمع في الاقليم، السيد نينو - بواتاهو، يرأس اللجنة الرسمية لتأييد السيد شيراك.

المرفق الثاني

التعديلات المدخلة على القانون الاستفتائي الذي أجري في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، المتضمنة لأحكام دستورية وتمهيدية بشأن تقرير المصير لكاليدونيا الجديدة في عام ١٩٩٨

أدخل القانون الدستوري الصادر في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ على قانون ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ تعديلات تهدف إلى الحفاظ على التوازنات المؤسسية الناجمة عن اتفاقات ماتينيون أو تجديدها إذا ما تبين وجود مصاعب في تطبيقها أو تفسيرها. وقد كانت موضع توافق آراء من الشركاء في الاتفاقيات كما أيدها الكونغرس واللجنة الاستشارية للاقليم.

وقد قبلت جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني هذه التعديلات للقانون الاستفتائي بوصفها "تقنيات"، في حين رفضت تعديلين رأت أنهما يتصفان "بالصفة السياسية" طالب بهما حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية: تعيين الحد بنسبة ٥ في المائة من المسجلين وليس بأكثر من ٥ في المائة من الأصوات المحددة كيما يمكن قبول قائمة بتوزيع مقار التجمعات في المقاطعة ونقل اختصاص الدولة في مسألة الميسر إلى المقاطعات.

والمادة الأولى من القانون تعدل المادة ٨ من القانون الاستفتائي المتعلق باختصاصات الدولة من ناحية زيادة اختصاص القانون العام للمقاطعات فيما يتعلق بتنظيم التجارة الداخلية والمهن التجارية، وفيما يتعلق كذلك بحماية البيئة في البحيرات وتأكيد الاختصاصات التي تمارسها الدولة بالفعل، وكذلك فيما يتعلق بالمرور البحري الداخلي ومنح السندات والشهادات في المجالات الرياضية والاجتماعية - التعليمية.

والمادة الثانية من القانون تعدل المادة ٩ من القانون الاستفتائي فتحدد تحديدا اختصاص الاقليم باسناده إلى شرطة الصحة الحيوانية والصحة النباتية لتجنب أي تعد على اختصاصات المقاطعات.

والمادة ٣ من القانون تحل محل المادة ١٠ من القانون الاستفتائي، التي تصبح بدون موضوع بفعل أحكام تسمح لكونغرس الاقليم بأن يسند على نحو ما قرر الكونغرس بالفعل ولكن بدون قاعدة قانونية - إلى مجلس المقاطعة امكانية تعديل وتطبيق اختصاصات محلية مثل تنظيم شؤون الصحة والوقاية الصحية والحماية الاجتماعية وكذلك تنظيم حركة المرور والنقل في الطرق البرية. كذلك يمكن للكونغرس أن يسند إلى المقاطعات، بعد موافقة مجالسها، ادارة مجاري المياه وشبكة الطرق البرية التي تهم الاقليم.

والمادة ٤ تدرج ثلاث مواد جديدة في القانون الاستفتائي تتعلق بمجالس المقاطعات، والمادة ٢٤ تقضي بأن يوافق مجلس المقاطعة على وثائق التمدن للكوميون بناء على اقتراح مجلس البلدية. وتنص

المادة ٢/٢٤ على أن يسند مجلس المقاطعة إلى عمدة أي كوميون لديه خطة في التمدن، بناء على طلب هذا الأخير، سلطة تنفيذ بعض الاجراءات الانفرادية في مجال تملك الأراضي. وأخيرا، تسمح المادة ٣/٢٤ لمجلس المقاطعة بأن يسند إلى الكوميون أو نقابة من الكوميونات سلطة توزيع الطاقة الكهربائية.

وتنص المادة ٥ على صياغة المادة ٣٢ من القانون الاستفتائي المتعلقة بموارد المقاطعات وذلك بوضع نهاية لمصاعب تفسير مصطلحات "الضرائب المحلية" التي تفرض المقاطعات عليها ضرائب اضافية.

وتصحح المادة ٥ مكرر قواعد حساب المخصصات التي تسددها الدولة إلى مقاطعات كاليدونيا الجديدة في مجال تمويل الكليات. وهي تعيد تقييم هذه القاعدة التي لا تتماشى مع حقيقة التمويلات التي تقدمها الدولة إلى المقاطعات.

والمادة ٥ الثلاثية تتيح للعاملين المتعاقدين على الخدمات الادارية للمؤسسات العامة للدولة، والاقليم، والمقاطعات والكوميونات، امكانية الاستفادة من الحكم الاستثنائي بشغل الوظائف العامة الاقليمية المنصوص عليها في المادة ٨٣ من القانون الاستفتائي.

وتنشئ المادة ٦ من القانون الاستفتائي المادة ١/٣٥ التي تسمح لرئيس كونغرس الاقليم أو لرئيس مجلس المقاطعة بالحصول على فتوى من المحكمة الادارية لنوميا.

وتنشئ المادة ١٤ المادة ١٨ مكرر من المادة ٨ من القانون الاستفتائي مانحة الدولة، اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الاختصاص بوضع قواعد يمكن تطبيقها على أفراد المؤسسات الخاصة للتعليم المرتبطين بعقود مع الدولة في مجال شروط الخدمة، وانهائها، وفي مجال التدابير الاجتماعية وإمكانيات التدريب، وتدابير الترقية والتقدم للمدرسين الحائزين على شهادات في التعليم العام (تمديد فوائد "قانون غيرمير"). وتنطبق هذه التعديلات كذلك على جزر البولينيز الفرنسية.

المرفق الثالث

تحديد عام ١٩٩٨ الموعد النهائي لتنظيم الاستفتاء في كاليدونيا الجديدة

منذ شهر نيسان/ابريل ١٩٩١ بدأ حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية، الذي يرأسه السيد م. جاك لافلور، فكرة "الحل بتوافق الآراء" بغية نزع صفة "القطع" عن استفتاء تقرير المصير الذي يجب تنظيمه بين ١ آذار/مارس و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (المادة ٢ من قانون ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨).

وكانت جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني تؤيد المراعاة الدقيقة للحكم الذي ينص عليه القانون الاستفتائي وترى عدم وجوب تعديله قبل الموعد النهائي هذا.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، أثناء الاجتماع السنوي الذي عقدته في باريس لجنة متابعة اتفاقات ماتينيون، تبين حدوث تطور لدى جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، فقد أعرب وفد جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني عن أمله في أن يشترك بدون تأخير في المناقشات التي ستجرى بين الشريكين بشأن استفتاء عام ١٩٩٨.

وأكدت من جديد جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية موقفهما خلال لجنتي المتابعة المؤقتة لكل من كوني (شباط/فبراير ١٩٩٤) ونوميا (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤).

وتطور كذلك الموقف المبدئي لجبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني فيما يتعلق بالقانون الاستفتائي القائل بعدم اجراء تعديل قبل الموعد النهائي المحدد بعام ١٩٩٨، ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، توصل الشريكان إلى اتفاق لاجراء تعديلات تقنية بغية التوصل من جديد إلى مبادئ اللامركزية التي تنص عليها اتفاقات ماتينيون (القانون الدستوري لـ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥).

وأثناء زيارة الوزير الفرنسي للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار لنوميا في شباط/فبراير ١٩٩٥، لرئاسة اجتماع لجنة المتابعة السنوي، رفضت جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني حضور الاجتماع وإن كانت قبلت اجتماعا غير رسمي للشريكين. وعقب هذا الاجتماع أعلن السيد نياتويني والسيد لافلور أن الحوار جار وأنهما "على استعداد للنقاش" بعد انتهاء مواعيد الانتخابات في عام ١٩٩٥. وأشار الوزير الفرنسية للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار إلى أهمية التفكير في طريقة عمل لتحديد عام ١٩٩٨ الموعد النهائي لتنظيم الاستفتاء. وأثناء الاجتماع غير الرسمي قام الوزير المذكور بوضع مقترحات لطريقة العمل هذه.

وتتضح إرادة الشريكين الكاليدونيين في التوصل إلى حل كيما لا يشكل استفتاء عام ١٩٩٨ "استفتاء قاطعا".

وهما مقتنعان بأن وضع رئيس الجمهورية الجديد والحكومة سيتحدد تماما في اتفاقات ماتينيون.

وقد بدأ تدبر الأمر بالفعل في الاتحاد الكاليدوني، وهو أغلبية مشكلة في جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني. وأثناء تقديم كشف الحساب للمؤتمر الـ ٢٥ للاتحاد الكاليدوني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أعلن السيد بيرك: "عندما يقال إننا لسنا ناضجين بعد للاستقلال في عام ١٩٩٨، فهذا حقيقة". وردد ما قاله السيد جان - ماري جيباو فأشار إلى أن الاستقلال ليس موضع تفاوض، وإن كانت مراحل تحقيقه كذلك".

وقرر الاتحاد الكاليدوني، بعد أن أعرب عن عدم موافقته لفكرة "ميثاق دائم لمدة ثلاثين عاما يشبه اتفاقات ماتينيون"، الدخول، وفقا لرغبة السيد لافلور، وبعد انتهاء المواعيد الانتخابية لعام ١٩٩٥، في مفاوضات حول نقل بعض اختصاصات السيادة لتحديد المراحل وكذلك الموعد النهائي.

وبالنسبة للاتحاد الكاليدوني، فإن هذا النقل التدريجي لاختصاصات السيادة إلى المناطق أو المقاطعات يمكن أن يتعلق بصفة خاصة بالهجرة، والتجارة الخارجية، والموارد الطبيعية (المناجم)، والتعليم، والحق في العمل، والتدريب المهني.

ويتضمن وضع هذه العملية موضع التنفيذ، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق، اجراء تعديلات على القانون الدستوري الحالي عن طريق القانون الأساسي.

والفكرة التي تقدم بها الاتحاد الكاليدوني قد تكون صياغة قانون جديد في نهاية عام ١٩٩٨ يستفتى عليه في الاستفتاء.

وفي أعقاب الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، أعلن السيد بيرك، رئيس الاتحاد الكاليدوني أن أحسن رئيس سيكون ذلك "الذي سيدخل معنا في حوار لمنحنا الاستقلال". وأعلن السيد لافلور أن مقترحات "الحل بتوافق الآراء" ستجري مناقشتها مع الشركاء الآخرين في اتفاقات ماتينيون عندما تتكون مجالس المقاطعات الجديدة التي ستنتخب في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٥. وأعرب عن أمله في أن تكون هذه المناقشات مفتوحة إلى حد كبير للكيانات الأخرى في الاقليم: النقابات، والمنظمات الاجتماعية المهنية، وأرباب العمل إلى آخره ... .

وأثناء الاجتماع غير الرسمي للشركاء في اتفاقات ماتينيون، الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٥ في نوميا، أشار الوزير الفرنسي للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار إلى أن الدولة ستصبح شريكا كاملا في المناقشات التي ستجرى في المستقبل. واقترح القيام جماعة، وبدون انتظار انتخابات المقاطعات، بتحديد طريقة يمكن أن تؤدي إلى انشاء تنظيم تنفيذي دائم.

المرفق الرابع

مشروع للخلاصات التي تم التوصل اليها في الاجتماع الثاني للمتابعة المؤقتة لاتفاقات ماتينيون الذي عقد في نوميا، في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

قررت اللجنة الخامسة لمتابعة اتفاقات ماتينيون أن تعقد اجتماعات لا مركزية كل ثلاثة أشهر لضمان حسن تنفيذ قراراتها.

وبعد الاجتماع الذي عقد في كوني في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤، عقد في نوميا في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الاجتماع الثاني للمتابعة المؤقتة رأسه السيد دومينيك بربن، الوزير الفرنسي للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار. ورأس حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية السيد جاك لافلير، عضو مجلس نواب كاليدونيا الجديدة، في حين رأس جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني السيد روك واموتان، نائب الرئيس فيها.

١ - فيما يتعلق بالتطور الاقتصادي وإعادة الموازنة

أعرب الشريكان، في اللجنة الخامسة لمتابعة اتفاقات ماتينيون عن أملهما في إنشاء فريق محدود من الاقتصاديين والمنظمين يكلف بمساعدة المقاطعات والاقليم في مجال اجتذاب الاستثمارات المنتجة، وفي مجال التنقيب ومتابعة مشاريع تنمية الأنشطة.

وقد حظت بالموافقة الاتجاهات الواردة في تقرير السيد فيغر، عضو لجنة التحول الصناعي في منطقة اللورين، الذي قام بزيارة الاقليم في الفترة من ٦ الى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤.

وستتألف المهام الرئيسية لهذا الفريق من الاضطلاع بأنشطة جديدة والإسهام في التنمية المحلية. ويمكن لهذا الفريق أن يساعد الأقضية والمؤسسات في مجال التنمية. وسيستند عمله على رابطة ستجمع من جديد بين كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعنية. وسيتوفر لأعضاء الرابطة بهذا الشكل سلطة توجيه ورقابة نشاط الفريق المكلف بالتنمية.

وأشار الشريكان الى أهمية هذا الفريق للاقليم. وأعربا عن أملهما في أن يتكون من فريق صغير من المتخصصين يعمل على تكامل المقاطعات في مجال التنمية، بدون التدخل في هذه الاختصاصات، وأن يتمكن من دمج إدارة الاقليم في أعماله المتعلقة بالتنقيب وتنمية الأنشطة، وأن تتحدد طريقة عمله، كمقدم للخدمات، وفقا لدوره الطبيعي.

ويتفق الشريكان على عودة السيد فيغر الى الاقليم في الشهر القادم لتعميق مهام فريق التنمية وتحديد طرق عمله. وسيقترح ميزانية مؤقتة وموارد تمويل وسيحدد طريقة تكوين هذا الفريق، الذي ينبغي اقتراح اسم له. ويجب أن يعمل هذا الفريق في أوائل عام ١٩٩٥. ويمكن إنشاء مجموعة بديلة محدودة للغاية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة توافر دعم مالي لها، يكون متوفرا الى أن يتكون الفريق.

وأشير الى أن هذا الفريق يمكن أن يعمل مع الكوميونات.

٢ - فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتوزيع الاختصاصات

كشف تطبيق قانون ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، الذي يتضمن أحكاما دستورية وتمهيدية بشأن تقرير مصير كاليدونيا الجديدة، لمدة تزيد على خمس سنوات عن مصاعب معينة فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات بين الدولة، والاقليم والمقاطعات والكوميونات.

وقد أشير بصفة خاصة الى أن اختصاصات المقاطعات والكوميونات أصبحت موضع جدل في مجالات معينة، وأن هذا يتعارض مع التوازن المؤسسي الذي نص عليه القانون الاستفتائي. وقد نشأ عن ذلك أيضا غموض قانوني وصعوبة أشد في إدارة مؤسسات كاليدونيا الجديدة. وقد عمم على الشريكين قائمة بالمجالات الرئيسية المعنية في تقرير عرض عليهما قبل اجتماع المتابعة المؤقتة.

ويتفق الشريكان على جدوى إجراء تعديلات تقنية للقانون الاستفتائي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بغية الاهتداء مرة أخرى الى روح ومبادئ اللامركزية التي أرادها الموقعون على اتفاقات ماتينيون وأودينوت.

وبعد أن أخذا في الاعتبار الجدول الزمني الذي أبلغه اليهما الوزير الفرنسي للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار، قررا الاجتماع في وقت سريع للغاية ليحددا معا قائمة بالتعديلات التقنية بغية تناول مشروع القانون الدستوري من جديد، كيما يمكن، بعد التشاور مع الكونغرس واللجنة الاستشارية لكاليدونيا الجديدة، تقديمه والتصويت عليه في الدورة البرلمانية القادمة.

وقد أكد الوزير الفرنسي للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار للشريكين التزام الحكومة باتخاذ ما يلزم كيما لا يتعرض هذا التعديل للقانون الاستفتائي إلا للمشاكل التقنية المحددة التي سيجري اتفاقهما عليها.

٣ - فيما يتعلق بتنسيق التنمية الاقتصادية للاقليم

اتفق الشريكان على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم تتطلب أن يتوافر في بعض القطاعات الاستراتيجية، في العام الأول، رؤية شاملة للأجلين المتوسط والطويل، تسمح بتوضيح القرارات. وهما يؤيدان عقد اجتماع ومناقشة بمساعدة الدولة في المجالات التالية:

١/٣ - الكهرباء

يتطلب هذا القطاع، في سياق الاقليم، خبرة فنية متعمقة فيما يتعلق بتنظيم الانتاج والتوزيع والتسعير.

وأشارت جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني الى ضرورة القيام في الأجل القصير بمراجعة الأسعار لضمان التوازن المالي لإدارة الطاقة في كاليدونيا الجديدة. وقرر فريق العمل المعني بـ "الطاقة" التابع للجنة المتابعة أن يسند الى شركة خاصة "مراجعة حسابات" قطاع الكهرباء. ولم تجر مراجعة الحسابات هذه، حيث تبين أن اللجوء الى شركة خاصة لا يكفي.

وقد تقرر إجراء دراسة شاملة لقطاع الكهرباء في الحال. ويمكن أن تجري هذه الدراسة بواسطة بعثة ادارية تتألف بصفة خاصة من ممثلي هيئة التفتيش العام على المالية التابعة لوزارة الصناعة. وليس من المستبعد إجراء دراسات عن نقطة معينة.

٢/٣ - الاتصالات السلكية واللاسلكية

في هذا القطاع، توجد أسئلة كثيرة: سؤال يتعلق بوضع المكتب الذي قدم فريق العمل مقترحات بشأنه، وآخر يتعلق بإعادة التفاوض على الاتفاق المتعلق بالمكتب مع شركة فرانس كابل وراديو France Cäbles et Radio، بغية تنظيم المراكز والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وقد تقرر بحث هذه المواضيع الثلاثة.

٣/٣ - النيكل

بعد القرار الأخير المتخذ فيما يتعلق بارتفاع الحد الأقصى المأذون به في تصدير معدن النيكل، تقرر القيام بانتظام بإبلاغ لجنة المتابعة بالتطورات الحاصلة في قطاع النيكل.

ويجري البت في تقديرات مكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية التابع لشركة "النيكل" فيما يتعلق بامتيازات الجزء الشمالي، بهدف تسهيل الاتفاق بين الأطراف.

٤/٣ - النقل الجوي والسياحة

يتعرض هذا القطاع من النشاط لتطوير كامل: فتح السماء، وتعديل القدرة على الاستقبال.

وثمة فكرة تبدو ضرورية عن إعادة تنظيم رصيف ميناء تونتوتا الجوي، وعن تطور النقل المحلي من منظور التطور الاقتصادي والسياحي للاقليم وعن الناتج السياحي. ويجب النظر الى مكان الشركة الاقليمية في هذا السياق. وتأمل جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في تعزيز الرسالة الاقليمية للشركة الدولية للخطوط الكاليدونية، وخاصة من خلال تخصيص خط سيدني - نوميا - سيدني لهذه الشركة.

وسيكفل فريق عمل مخصص إفادة الأطراف بشكل منتظم وكامل، كما سيكفل تناسق الأفكار والمبادرات.

٥/٣ - نيبوي

أشير الى اهتمام الأطراف بهذا المشروع من ناحية إعادة التوازن. ويتعلق الأمر بالاقليم كله.

وتمت الموافقة على عقد اجتماع قادم للجنة المراقبين الجويين التي ستنظر في التقرير النهائي من الجزء الأول من الدراسة.

٤ - حالة التقدم المحرز في التقارير والمسائل المتنوعة

أبلغ الطرفان في التقرير الذي عمم عليهما قبل اجتماع نوميا بجدول التقدم المحرز في التقارير بعد اجتماع لجنة المتابعة الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ واجتماع لجنة المتابعة المؤقتة الذي عقد في كوني في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤.

وأعلن الوزير الفرنسي للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار بصفة خاصة أن البرلمان يجب أن ينظم مسألة سحب مدرسي التعليم الخاص ومسألة التعاونيات الزراعية في الأشهر القادمة. وأشار كذلك الى أن الوكالة الوطنية لإدماج عمال مقاطعات ما وراء البحار والنهوض بهم ستوفد في القريب العاجل بعثة الى الاقليم للنظر في الإسهام الذي يمكن أن تقدمه في مجال تدريب الشباب الكاليدوني.

وفيما يتعلق بالمسائل الانتخابية، قدم الجدول الزمني الانتخابي لعام ١٩٩٥. وقال إنه ينبغي تمديد تاريخ انتخابات المقاطعات. وسيتيح هذا الفرصة في إجراء تبادل آراء فيما يتعلق باللجنة السادسة. وستخضع مسألة عدد الدوائر التشريعية لنتيجة الاحصاء القادم في حين ستخضع نتيجة إصلاح النظام الانتخابي لاتفاق بين الشركاء.

وتوجه جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني الانتباه الى المركز الثقافي "جان - ماري تشيباو". وينبغي أن تتمثل الأولوية في تحديد مهمة المركز تحديدا دقيقا وكذلك المهام التي تترتب على هذا

التحديد، وكذلك في تقدير تمويل الأعمال الموصوفة بأنها "تجسيد" للفترة المؤقتة التي تشمل السنوات ١٩٩٤ الى ١٩٩٦. وسيقوم الوزير الفرنسي للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار والوزير الفرنسي للثقافة بمتابعة التنسيق في هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بنظام حقوق التأليف، قدم بالفعل مشروع الى اللجنة الاستشارية كان نصيبه الفشل. وفيما يتعلق باتفاق الأطراف، عقد اجتماع جديد بمبادرة من المندوب السامي لدى اللجنة المذكورة.

وأشار الوزير الفرنسي للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار الى أن من المنتظر أن يتخذ رئيس الوزراء قرارا بشأن عملية إحصاء السكان في عام ١٩٩٥. وقد أعرب حزب التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية عن رغبته في وضع استفتاء مبسط لهذا الإحصاء.

وقد تقرر إيلاء اهتمام خاص للتدريب وعمالة سكان الاقليم، وخاصة فيما يتعلق بالوظائف العامة. وقد أسندت للمندوب السامي مهمة الاشراف على ذلك.

وقد تقرر أن تصبح اتفاقات الصيد في المنطقة الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة موضوع اجتماع مقبل ومتعمق يشترك فيه المنتخبون عن الاقليم وأن يستمر هؤلاء في الاشتراك في الوفد المكلف بإجراء المفاوضات المتعلقة بهذه الاتفاقات.

وسيجري تبادل آراء حول تاريخ اجتماع اللجنة السادسة لمتابعة اتفاقات ماتينيون الذي قد يعقد في أوائل عام ١٩٩٥.

المرفق الخامس

وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة

اتفق الشركاء الأعضاء في اللجنة المعنية بمتابعة اتفاقات ماتينيون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ على تأكيد أن التنمية الاقتصادية وإعادة التوازن بين الأنشطة الجارية في الاقليم يستلزمان اعتماد أساليب جديدة للتوصل الى نتائج على نحو أسرع.

ووافقت اللجنة على الاقتراح الداعي الى تزويد ممثل الدولة بفريق صغير من خبراء الاقتصاد والتنظيم المكلفين، من جهة، بمساعدة الوحدات الإدارية في الاقليم على تحديد سياساتها الاقتصادية في الأجل الطويل، ومن جهة أخرى، بتيسير تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وأكدت من جديد لجنة المتابعة في اجتماعها المرحلي المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٤ تأييد رغبة الشركاء في إنشاء هذا الفريق المكلف، بالاضافة الى اجتذاب الاستثمارات المنتجة بدراسة المشاريع ومتابعتها لمعاونة المفوض السامي.

وقرر وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار بالاتفاق مع مدير وكالة التنظيم الاداري للأقاليم والأنشطة الاقليمية، ايفاد السيد ميشيل فيجير، مفوض تصنيع منطقة اللورين، في بعثة لتقديم الخبرة الفنية.

وأسفرت هذه البعثة (من ٦ الى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤) عن تقديم تقرير لقي الترحيب من مجموع الشركاء الأعضاء في لجنة المتابعة في اجتماعها في نوميا في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وقرر وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار عندئذ أن يضع نتائج التقرير موضع التنفيذ الفوري، وكلف السيد فيجير، بالإعداد لإنشاء هيكل للتنمية الاقتصادية على غرار مفوضيات التصنيع التابعة لوكالة التنظيم الإداري للأقاليم والأنشطة الاقليمية بالعاصمة الفرنسية. ولهذا الغرض، أودع في نوميا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ النظام الأساسي لرابطة أنشئت بمقتضى قانون لعام ١٩٠١.

وتضم هذه الرابطة المسماة "وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة" كل من الدولة واقليم كاليدونيا الجديدة والمقاطعات الثلاث. وهي من ناحية أخرى مفتوحة لكل من يرغب في العمل على التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة ولا سيما الغرف القنصلية والمؤسسات الخاصة.

ومنحت وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة في عام ١٩٩٥ ميزانية قدرها ٨ ملايين فرنك موزعة على النحو التالي: ٣ ملايين فرنك للدولة، و ٣ ملايين فرنك للاقليم، ومليونا فرنك للمقاطعات "مليون فرنك للمقاطعة الجنوبية، و ٠٠٠ ٦٤٠ فرنك للمقاطعة الشمالية، و ٠٠٠ ٣٦٠ فرنك لمقاطعة الجزر".

ويضم الفريق المنشأ، فضلا عن السيد فيجير، مسؤولا عن التنمية المحلية (السيد بيتوليه)، ومسؤولا عن التنمية الدولية (السيد هوبير - دوليل)، ومساعدة إدارية معنية بالجوانب الادارية، وسكرتيرة، وسائقا.

وأنشأ وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة بصفة رسمية في مطلع شباط/فبراير ١٩٩٥، ويتركز برنامج عمل الوكالة لعام ١٩٩٥ على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: التنمية المحلية، وتنظيم الاقليم، ودراسة الأسواق الدولية لاجتذاب الاستثمارات الفرنسية والأجنبية.

وصدر في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ مرسومان أنشئ بمقتضى الأول منصب مفوض التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة، وعين بمقتضى الثاني السيد ميشيل فيجير في هذا المنصب.

ووافق مجلس إدارة وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة، منذ إنشائه، على طلبات انضمام مقدمة من صندوق التنمية الفرنسي، ومصرف الاستثمار الكاليدوني، ومؤسسة الطاقة في كاليدونيا الجديدة.

وسينظر مجلس الإدارة القادم في ثلاثة طلبات أخرى قدمتها الغرفة التجارية والصناعية، وغرفة الحرف، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

المرفق السادس

مقابلات صحفية مع السيد دومينيك بربن، وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار (إذاعة RRB)

٧ شباط/فبراير ١٩٩٥

اليزابيت نوار، صحفية

سيدي الوزير، أهلا بكم وشكرا لقبولكم مرة أخرى دعوتنا لتناول الافطار في استوديوهات إذاعة RRB بمناسبة زيارتكم الرابعة الى كاليدونيا الجديدة. لقد غدا ذلك أشبه ما يكون بالتقليد وأشكر لكم تقيدكم به. لقد أدليتم بحديث طويل لصحيفة "لي نوفيل" (Les Nouvelles) قبل وصولكم، وأدليتم بحديث في تونتوتا يوم الجمعة، وتحدثتم في اليوم التالي في بويمبو فأعلنتم اتخاذ تدابير لمساعدة مربي المواشي.

وبالاضافة الى ذلك، يفتتح غدا الاجتماع السنوي السادس للجنة المعنية بمتابعة اتفاقات ماتينيون، ومن الطبيعي أن تكرس فحوى كلمتكم للشركاء في الاتفاقات. حتى إننا كنا نتساءل عما يمكن أن نسألكم عنه هذا الصباح، ثم ألفينا أنه لا يزال هناك عدد غير قليل من المسائل المعلقة، وعدد غير قليل من الأسئلة التي يمكن أن نطرحها عليكم قبل افتتاح اجتماع لجنة المتابعة غدا.

اليزابيت نوار

فلنعد إذن الى مسؤولياتكم كوزير لمقاطعات وأقاليم ما وراء البحار. فهل في امكانكم الإدلاء إذا أردتم بكلمة عن بولينيزيا فقد كان الحديث عنها قليلا نسبيا. فهل جرى ذلك فعلا، لدينا احساس بأن الأمور لم تجر على هذا النحو، وأن بعض المشاكل الصغيرة قد ثارت.

دومينيك بربن

عندما قصدت بولينيزيا كانت لدي ثلاثة أهداف. الأول هو التحقق من شروط تطبيق قانون شباط/فبراير ١٩٩٤، المسمى بقانون التوجيه، والنظر فيما آل اليه اتفاق التنمية. وعقدنا اجتماعا في جو افتقر الى التعاون أحيانا، بل لم يكن وديا دائما، إذ كان أحد شركائنا، الحكومة الاقليمية، مصمما على اثبات أن حكومة بالادور، وهو ليس المرشح الذي يحظى بتأييد السيد فلوس، لم تبذل جهدا بما فيه الكفاية. وبصرف النظر عن هذا الأسلوب الذي داخله بعض التكلف والذي أثار سخرية قسم كبير من سكان بولينيزيا، الذين أدركوا ما وراء المسعى، فقد سبب لنا ذلك بعض الازعاج في عملنا. ومهما يكن الأمر، فقد عكفنا بجدية على تحليل القانون واتفاق التنمية، وأظن إجمالا أننا أدركنا الجوانب التي سارت على ما يرام في القطاع الصحي والاجتماعي بوجه خاص، والجوانب التي تستوجب تعاونا أفضل بين دوائر الاقليم والدولة.

اليزابيت نوار

بعد بولينيزيا، وصلتم يوم الجمعة الى كاليدونيا الجديدة، وتوقفتم في المحطة الأولى من زيارتكم صباح السبت في بويمبو والتقيتم بمربي المواشي والمزارعين.

حدثونا أولا عن انطباعاتكم الميدانية، بعد أن رأيتم حالة الأرياف. وما هو رد فعلكم إزاء حالة الجفاف هذه؟

السيد بربن

كان رد فعلي مزدوجا. أولا حالة الجفاف هذه، التي ليست للأسف حدثا جديدا هذا العام، وإنما هي تراكم لسنوات من الجفاف، تثير بالغ القلق. فلئن أتيح لبعض المزارعين، الذين استطاعوا مثلا جمع الأعلاف في المناطق الرطبة، الخلاص من هذا المأزق، فإن الذين ليست لديهم أعلاف مناسبة لمواشيهم يعانون أشد المعاناة. ولهذا السبب قررنا أن نقدم اليهم معونة قدرها ٣٦ مليون فرنك ستوضع تحت تصرف المفوض السامي وستسمح بوجه خاص لهؤلاء المزارعين، إذا قدمت لهم على صورة معونة مالية، أن يجتازوا هذه المرحلة الصعبة. ولكن أود أن أقول إن هذه الصبيحة التي قضيتها مع مربي المواشي أثارت اهتمامي الشديد وقضيت فيه وقتا مفيدا للغاية في إجراء مناقشة معهم. ولم أكن أعرفهم إلا قليلا، على الرغم من زياراتي الثلاث السابقة، وقمت بهذه الزيارة الميدانية كي أطلع على ظروف العمل وأعجبت بمهنتهم وأسلوب معيشتهم وسلوكهم، وستظل هذه الزيارة ذكرى غالية بالنسبة الي إذا جاز لي التعبير.

اليزابيت نوار

أود، مع ذلك، أن أسألكم هل مبلغ ٣٦ مليون فرنك كاف، أليس مبلغا قليلا إزاء حجم الأضرار وسوء الأوضاع؟

السيد بربن

سنرى ذلك، ولا أظن أن المبلغ غير كاف. وأضيف أن الدولة ليست هي المصدر الوحيد الذي يقدم عددا معينا من المعونات.

اليزابيت نوار

ألا يوجد انطباع بأن الدولة لا تفعل ما فيه الكفاية بالقياس الى الجهود التي تبذلها الوحدات الإدارية الأخرى؟

السيد بربن

يجب أن نرى أيضا كيف تعمل المؤسسات. فالدولة هنا تقدم المعونة في مجال خارج عن اختصاصها، إذ أن الشؤون الاقتصادية هي بصفة أساسية من اختصاص الأقاليم أو المقاطعات. وأعتقد أن علينا أن نطلع على الأمور في الميدان، وأن نعالجها حسب الملفات. ويجب أن نستطلع قليلا أساليب التدخل.

فالمهنيون الذين تحدثت معهم في هذا الشأن بدوا لي راضين. وسنرى مع مرور الوقت، وسنرى أيضا كيف تتغير المواسم. فمن الناحية النظرية لم ينقض موسم الأمطار بعد، ولكن هذه مسألة أخرى، وعلى أية حال يتطلب سد عجز المياه في هذه السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة أن تهطل الأمطار شهورا عدة.

اليزابيت نوار

يوم الغد سيكون إذن هو موعد الزيارة الرابعة الى كاليدونيا الجديدة، إذ ستعقد اللجنة المعنية بمتابعة اتفاقات ماتينيون اجتماعها السادس، وهو أول اجتماع سنوي يعقد في نوميا. وفي كل اجتماع من اجتماعات اللجنة تكون هناك فكرة قوية ومسيطرة. ولن نطلب اليكم الكشف عما تحتفظون به بطبيعة الحال للمشاركين في الأعمال، ولكن هل يجوز لنا أن نسألكم عن ما هي حالتكم النفسية عند تناولها. وما هي في رأيكم الفكرة التي ستطغى على هذا الاجتماع للجنة المتابعة، وما النتائج التي سيفضي اليها؟

السيد بربن

للإجابة على سؤالكم، أعتقد أنه يجب الانطلاق من أساس بسيط للغاية. ونحن الآن في شباط/فبراير ١٩٩٥، وستقام انتخابات رئاسية وانتخابات على مستوى المقاطعات في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، ثم ستعقد انتخابات المجالس البلدية في حزيران/يونيه - تموز/يوليه. وهذا يعني أننا على أبواب فترة انتخابية، ولذلك أظن أن من المهم للغاية اطلاق عدد معين من الأفكار وإمعان النظر فيها لأننا لن نلتقي، في رأيي، قبل شهر أيلول/سبتمبر. فإن لم تنتج عن هذا الاجتماع للجنة المتابعة مجموعة كبيرة من النتائج والتوجيهات والرغبة في تنفيذ عدد من الأمور، فإن هناك خطر أن تذهب فترة ستة أشهر سدى.

وهذا هو السبب بالرغم من القيود السياسية كما يقال، لأنه شيء حقيقي، في أن هذه الفترة ليست فترة نموذجية. وأنا أستبين ذلك من خلال بعض المؤشرات هنا وهنالك، وكنت حريصا على عقد هذا الاجتماع كيلا نضيع الوقت خلال الأشهر الستة المقبلة. ولهذا السبب، سنتطرق بطبيعة الحال الى مواضيع سياسية وآمل أن نثير الطريقة التي سنتناقش بها اعتبارا من تموز/يوليه - آب/أغسطس، لأننا سندخل حينئذ في صلب الموضوع. وأنا أعرف أن شركائي حريصون على ذلك الآن، ولكننا لن نحسن العمل بعد الانتخابات إلا إذا بدأنا منذ الآن في بحث النهج. ويجب أن نتطرق بطبيعة الحال الى موعد إجراء الانتخابات على مستوى المقاطعات. فهذا الموعد لم يحدد حتى الآن، وأود العودة الى باريس بعد الاتفاق على هذا الموعد، وقد آن الأوان لتحديده في رأيي. ثم علينا أن نعالج مجموعة من الملفات الاقتصادية الكبيرة التي تطرقنا اليها من قبل وأحرزنا فيها تقدما ملموسا منذ ستة أشهر.

ولقد أنشأنا وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة، وسنراها قريبا في مقرها. وهذا يعني أننا عملنا بصورة طيبة، فعساها تبدأ العمل وتستجيب لآمالنا جميعا. وسنفتح ملف النيكل وملف الطاقة الكهربائية، وسنتطرق أيضا الى مسألة إعادة التوازن. وقد باتت هذه المسألة شهيرة ولكن علينا أن نعالجها معالجة واقعية، وآمل أن نبحث من جديد الاستراتيجية العملية الواجبة التطبيق في نيبووي، إذ يبدو لي ذلك في غاية الأهمية، ولكن علينا أن نتناول المسألة بطريقة دقيقة وواقعية وعملية، وليس من خلال دراسات

يغلب عليها الجانب النظري. وأعتقد إذن أن أمامنا عملا كبيرا ننجزه خلال يومي الثلاثاء والأربعاء، وآمل مرة جديدة أن نتوصل في ختام يومي العمل هذين الى إعداد "واجبات للإجازة"، إذا جاز لي التعبير، يؤديها الجميع خلال فترة الشهور الستة المقبلة، كي لا نضيع الوقت وكي نكون قد أحرزنا تقدما في عدد من الأمور منذ شهر شباط/فبراير الى أن نلتقي في آب/أغسطس أو في أيلول/سبتمبر، فلا نضطر الى بدء الطريق من أوله بعد انقطاع عن العمل لمدة ستة أشهر.

إليزابيت نوار

لقد حدثت، مع ذلك، بعض التوترات وبعض المنازعات قبل اجتماع لجنة المتابعة، هذا، ولعل ذلك طبيعي. وأظن أنكم كنتم تتوقعون هذا الجو، الذي ينزع فيه كل مشارك إلى اتخاذ مواقفه الخاصة وإلى أن يسائلكم بخصوص المواضيع.

السيد بربن

أظن أن قاعدة اللعبة، حين تكون الدولة ممثلة، هو أن يعرض كل مشارك مواقفه، متخذا من الدولة شاهدا عليه. وأنتم تعرفون أسلوبي، فأنا شخص يتوخى الهدوء والحفاظ على الحوار مع الجميع. وقد اتخذ الاتحاد الكاليدوني موقفا قويا مساء أمس من خلال بيان صادر عنه.

إليزابيت نوار

لقد صدر هذا البيان مساء أمس، ولم يتح للمستمعين الاطلاع عليه بعد لأنه صدر بعد موعد نشراتنا الانبائية. فلنذكر إذن بأن هذا البيان جاء تعقيبا على الإذن الذي منحه مبعوث الحكومة بفتح كازينو في فندق ميريديان، ويستنكر الاتحاد الكاليدوني "الازدراء المعلن للمسؤولين الاستقلاليين". ويذكركم الاتحاد، بصفتكم وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار، بمفهومكم لإعادة التوازن، الذي يرى الاتحاد أنه يعني في واقع الأمر التواطؤ مع حزب التجمع من أجل كاليدونيا الجديدة داخل الجمهورية، ويطالب الاتحاد بأن تعيد الحكومة النظر في موقفها قبل انعقاد اجتماع لجنة المتابعة. ما هو ردكم على ذلك؟

السيد بربن

أجيب بأمور بسيطة. أولا، إن هذا المشروع لإنشاء مجمع فندقي وكازينو لم ينشأ فجأة منذ خمسة عشر يوما. وأذكر بأن قرارات الإعفاء من الضرائب التي تتيح الاضطلاع بهذه العملية ترجع إلى عام ١٩٩٢. ولم تكن حكومة إدوار بالادور من اتخذ هذا القرار، وإنما الحكومة السابقة التي أذنت باستعمال أموال معفاة من الضرائب للاضطلاع بهذا المشروع الذي يشمل، كما الجميع يعلمون حينذاك، فندقا وكازينو وأذكر أيضا بأن للمقاطعات الثلاث أسهما في هذه العملية. وإذن، لا يعقل أن يقال لي اليوم إن الدولة تؤيد عملية مجهولة المضمون.

أظن، إذن، أنه يجب تناول هذا الموضوع بهدوء، وقد ظن الجميع حينذاك أن الإذن لن يصدر عن الدولة وإنما عن المقاطعة، ولعل ذلك كان سيريح الكثيرين. ويبدو أن مجلس الدولة قرر خلاف ذلك، وكنت

في غنى عن ذلك، ولكني لا أفعل سوى تطبيق القانون. أضيف أن المفوض السامي وضع تنظيما دائما لألعاب القمار، وهو تنظيم جيد وضع بعد إجراء مشاورات بشأن هذا الملف. وأعتقد أن هذا الملف كان منجزا، وأن الخيارات الاقتصادية كانت متخذة، والقرار الوحيد الذي كان متبقيا هو قرار افتتاح "الدكان" ولكن قرار بناء "الدكان" اتخذ منذ ثلاث سنوات. فلا ينبغي، إذن، أن يعكس مجريات الأمور. وعلى أية حال، فالمهم اليوم هو أن نعرف العواقب الاقتصادية المحتملة لافتتاح المجمع، نظرا إلى أن الافتتاح لن يتم فورا بسبب التأخير في التنفيذ ولأسباب تنظيمية. والدولة مستعدة بطبيعة الحال لدراسة التغيرات المحتملة في التوازنات الاقتصادية، وهذا ما سأقترحه على شركائي، لأننا كفلنا، إلى حد ما، الحفاظ على التوازنات الكبرى.

وأعتقد أن هناك سؤالا آخر ينبغي طرحه، وهو: ما السبيل إلى تحسين تنفيذ سياسة إعادة التوازن هذه التي تحدثتم عنها توا والتي ألمح إليها في البيان. أعتقد أن السبيل إلى إعادة التوازن هو في الاستثمار أكثر مما هو في إعاقة التنمية. وسأسوق لكم مثالا على ذلك. أنتم تعلمون أن الحديث يدور كثيرا حول موضوع النيكل. فاستغلال خام النيكل يجري في المقاطعة الجنوبية لأسباب جغرافية. ولكن إذا أعد هذا الملف فإنه سيثير اهتمام مقاطعة الجزر باسترجاع الكلس، وبالتالي فان هناك ما يجب القيام به من أعمال. كما ستهتم المقاطعة الشمالية بذلك لأسباب تتعلق بالاحتياجات من الكهرباء وبإنتاج الطاقة الكهربائية. ففي هذا الملف الذي يهم بصفة أساسية المقاطعة الجنوبية لأسباب جغرافية، يمكننا، إذا أمعنا التفكير معا بطريقة إيجابية وبمساعدة الدولة، أن نشرك أيضا المقاطعتين الأخريين في هذا المشروع.

وأسوق هذا المثال لأني أعتقد أنه يبين كيفية فهم إعادة التوازن. فلا يمكن إعادة التوازن بمنع البعض من التنمية لمجرد أن ذلك يزعج البعض الآخر. يجب إعادة التوازن بطريقة تتيح التقدم للجميع وتتيح للبعض المشاركة في الفرص المتاحة للبعض الآخر. لذلك يجب أن نكرس مزيدا من الجهود لهذه المسألة كي نستمر في هذا النهج الإيجابي.

<u>نيكولا فينيول، صحفي</u>

وماذا عن ملف الشباب، ألم تكن معالجته سيئة منذ البداية؟ هل كان من المفيد تأجيل الإذن؟

<u>السيد بربن</u>

كان يجب استكمال الملفات. إنها مسائل شديدة التعقيد، ولن أدخل في تفاصيل قانونية ليست من اختصاصي، فضلا عن أن ذلك ليس دوري. وما يمكن أن أقوله هو إن المسألة لم تكن بسيطة، لأن الدولة فاجأتنا جميعا حين اعتبرت المسألة من اختصاصها. وكنا أزمعنا في وقت من الأوقات أن نعيد هذا الاختصاص إلى المقاطعات من خلال مشروع قانون وضع الخريف الماضي. ولم نتوصل إلى توافق في الآراء في هذا الشأن، فأيقنت منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر أن على الدولة أن تتولى الملف. وكنا قد أضعنا عند ذاك كثيرا من الوقت.

ومن ثم فقد أدرك المفوض السامي أن ليس هناك تنظيم. فوجب إذن وضع تنظيم ووجب القيام بذلك على خير وجه، لأن الأمر يتعلق بمسائل النظام العام والأمن وحقوق الأفراد. ثم وجب استكمال الملف الذي أودعه مقدمو الطلب من أجل اتخاذ قرار. وأظن أننا أسرعنا في عملنا ما استطعنا إلى ذلك سبيلا نظرا إلى القيود الزمنية، ولا أظن أن الأمر كان ليتغير لو أنجزنا العمل قبل ذلك أو بعده بستة أشهر. فقد كان من المهم ألا يجد المستثمرون أنفسهم في موقف حرج، لأننا لو أمعنا النظر في المسألة فما عسانا أن نجد؟ لنتصور أن الإذن لم يمنح. أتظنون أننا كنا سنجد فيما بعد مستثمرين للمقاطعة الشمالية أو للمقاطعة الجنوبية أو لمقاطعة الجزر؟ وماذا لو حصل أشخاص على الإعفاء من الضرائب واستهلوا العملية وشرعوا في البناء ثم وجدوا أنهم لا يستطيعون تشغيل المشروع؟ فهل يكون ذلك خير سبيل إلى حفز أصحاب الادخار الخاص والمستثمرين على المجئ إلى كاليدونيا الجديدة لتنمية الإقليم؟

كلا، أظن أن علينا أن نحتفظ بقدر كبير من القصد والاعتدال، فالمهم، وهذا أمر معروف، وهو أحد أهداف وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة، هو العمل على أن تتاح لمجموع الإقليم، فضلا عن الاستثمارات العامة، استثمارات خاصة هامة. هذا ما يعنيني وهذا ما أراه أهم من أي اعتبار آخر.

إليزابيت نوار

سيدي الوزير، مضت الآن خمس وعشرون دقيقة ونحن مجتمعون، وكدنا نصل إلى ختام هذه المقابلة. ونود أن نعود قليلا إلى صلب موضوع اتفاقات ماتينيون. وبوجه عام، كل شيء جار على ما يرام. وأعتقد أن الجميع يلاحظون هنا، في فرنسا، أن السلم قد تحقق، وتحققت التنمية، وأعيد التوازن إلى الاقتصاد، ولكن فيما عدا الجوانب الإيجابية لهذه الاتفاقات، نود أن نوجه إليكم سؤالا وهو: ما الذي ينبغي عمله، بعد مرور ست سنوات على توقيع هذه الاتفاقات، حتى تمضي الأمور على نحو أفضل، وحتى تزول التوترات والمنازعات. إذن، هناك أشياء تم التأكيد عليها هنا وهناك وبعض الملاحظات التي أبديت وهي أمور نود بصفة خاصة أن نعرف وجهة نظركم بشأنها.

من هذه الأشياء، على سبيل المثال، غياب اللامركزية، وانعدام الثقة إلى حد ما فيما بين الشركاء بل والخوف من ردود الأفعال في وسائط الإعلام. قبل كل شيء هناك إفراط في الضوابط أو في المركزية، وهو ما شجبه أخيرا جاك لافلور. وقد أعرب لافلور عن موقفه هذا مرات عديدة، لا سيما بعد اللقاء الذي كان له معكم منذ أيام. ويتولد الانطباع لدى المرء بأن الإدارة أو المحكمة الإدارية لا تلتزم بالضرورة بروح الاتفاقات أي بتحقيق مزيد من اللامركزية. ويتولد انطباع على الدوام بأن الحكومة تجد صعوبة في تفويض الصلاحيات. وعليه، ألا يشكل هذا خطرا على الاتفاقات؟

ألا ينطوي هذا أيضا على خطر العودة إلى حالة العنف التي شهدناها، فقد كان هذا العنف يفسر بالمطالبة بمزيد من المسؤوليات؟ ألا يتعين في نهاية المطاف نقل هذه المسؤوليات إلى المسؤولين الكاليدونيين؟

السيد بربن

أوافقكم على إبراز ضرورة تطبيق لا مركزية مستمرة ومعززة، وهذا يثير مشاكل قانونية سخيفة إلى حد ما. وأعتقد أنه يتعين التوصل، على الصعيد السياسي، إلى اتفاق كامل كيما يستند القانون هنا في كاليدونيا الجديدة إلى روح اتفاقات ماتينيون. وبمقدوري أن أقول لكم إن هذا واضح تماما على مستوى الحكومة. هناك مثلا عدد من الأحكام القضائية المحددة التي تجنح إلى حصر الصلاحيات في المناصب العليا. ويتعين علينا حتما أن نعمل ما عملناه خلال الأسابيع الأخيرة بشأن النص الذي اعتمده البرلمان، وذلك بوضع عدد من القيود لكفالة عدم عودة الصلاحيات إلى المناصب العليا بطريقة منتظمة إلى حد ما.

وفي إطار التحضير لعام ١٩٩٨، من الواضح جدا أنه يتعين علينا العمل على الصعيد القانوني لكفالة أن تنعكس في القانون؛ روح اتفاقات ماتينيون، هذه الروح التي تتسم بخصوصية محددة وتدعو إلى شيء من الاستقلالية، وأما ردود الأفعال، ومنها ردود أفعال جاك لافلور، منذ أيام، فتوضح هذه الصعوبة الكبيرة التي يواجهها كل من الإدارة والقضاء الفرنسي التقليدي في استيعاب حقيقة أن هناك أناساً يعيشون على بعد آلاف الكيلومترات من البلد الأم ولهم خصائص محددة وأنماط عيش تقليدية خاصة، وأنه ينبغي، فضلا عن ذلك، إدراج ذلك في القوانين. وأنا على اقتناع تام، بأن هذه أولوية ينبغي اتخاذ إجراء بشأنها، وستكون هذه من المواضيع التي يتعين علينا مناقشتها مع الشركاء.

نيكولا فينيول

آخر الأمثلة على ذلك، ويتصل بالمجال البحري الذي تعود مسؤوليته من الآن فصاعدا إلى الدولة، هو موضوع الأراضي المردومة.

السيد بربن

لقد ظل هذا المجال على الدوام من مسؤولية الدولة، إلا أن التفسيرات كانت مختلفة.

نيكولا فينيول

هناك أيضا مثال المناطق المردومة التي لم تعد ملكيتها قابلة للنقل، أعتقد على أي حال أن محطة R.R.B. مبنية على أرض مردومة بل وكامل وسط مدينة مونيا أيضا. ألا يعني هذا إذن أن هذا النوع من القرارات يمثل عين السخف؟

السيد بربن

إن هذا، في جميع الأحوال، يولد صعوبات، وعليه أود أن أجيب على السؤال السابق. ماذا ينبغي عمله حتى يتم تنفيذ اتفاقات ماتينيون بقدر أقل من الشعور بأننا في حالة أزمة؟

سأوضح لكم صلب الموضوع، وهو أنه يتعين علينا نحن الشركاء الثلاثة أن نعرف كيف نواجه ما لا بد منه من أزمات واختلافات في وجهات النظر، ففي الحياة السياسية، كما هو الأمر في مجالات

الحياة الأخرى، هناك دائما صعوبات وخلافات. فلا ينبغي، كلما طرأ اختلاف، أن يتولد انطباع بأن البناء بكامله مهدد بالانهيار.

أعتقد أن هناك نوعا من الدروس التي لا يزال يتعين علينا تعلمها فيما يتعلق بطريقة معالجة الخلافات في كنف الهدوء وبدون أن يتحول ذلك إلى موضوع خطير في كل مرة. فلا ينبغي مضاعفة أوجه الاختلاف، غير أن الحياة تزخر دائما، بالاختلافات، وعندما ندخل في حوار بشأن عام ١٩٩٨، فمن الطبيعي ألا نتوصل إلى اتفاق منذ أول لقاء.

لا يزال هناك عامان من العمل الدؤوب الذي ينبغي القيام به لإحراز تقدم إذا ما تم التوصل إلى حل بتوافق الآراء. ولكن إذا لم نحسن معالجة الخلافات، فسوف تتولد أزمات على الدوام، وهذا صحيح، سيكون الأمر مضنيا للجميع، مضنيا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، أي أن الأمر سيصبح خطرا بالنسبة للجميع. وعليه، أعتقد أن هذه هي دعوتي المتواضعة إلى التفاؤل، لنتعلم كيف نعالج بقدر أكبر من الهدوء ما سنواجه حتما من خلافات اليوم وغدا. ثم هناك المسائل القانونية مثل مسألة الأرض المردومة، فعلى الدولة هنا أن تتعلم كيف تديرها أيضا لكفالة تكييف تشريعاتنا على نحو أفضل مع الواقع الكاليدوني الذي يختلف عن الواقع في البلد الأم.

إليزابيت نوار

من بين أوجه انعدام الثقة، هل يبدو لك هذا مفرطا؟ أتعتقد أن هذه الثقة موجودة بين الشركاء الثلاثة؟

السيد بربن

نعم، أعتقد أن هناك ثقة حقيقية، وأن قلق اليوم، وهو قلق يمكن فهمه جيدا، يتصل بمواعيد الانتخابات. من ذلك مثلا أن الشركاء في جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني كانوا قلقين بشأن التغير الذي طرأ بشأن الأغلبية. وأعتقد أن باستطاعتي القول إنهم لم يشعروا بالاطمئنان إلا بعد الخطاب الذي ألقيته في المؤتمر في حزيران/يونيه ١٩٩٣ حينما وجهت لهم رسالة رئيس الوزراء السيد بالادور بشأن تنفيذ متابعة اتفاقات ماتينيون. وأعتقد اليوم أنه على الرغم من الاتصالات التي قام بها البعض في باريس، مع جميع المرشحين المحتملين للرئاسة، هناك نوع من القلق بشأن ما يمكن أن يصبح نوعا من السلطة الفريدة في نوعها في كاليدونيا الجديدة. وأعتقد أنه لا بد من تبديد هذه المخاوف. وبالتأكيد لا أستطيع أن أتكلم باسم الجميع إلا أنني أستطيع على الأقل أن أتكلم باسم رئيس الوزراء وفي إمكاني القول بأن مواصلة السياسة العامة لاتفاقات ماتينيون والتحضير لعام ١٩٩٨ بهدف التوصل إلى حل بتوافق الآراء يمثلان بحق خطه السياسي. وأعتقد أن هذا جدير بأن يطمئن شركاءنا الكاليدونيين.

إليزابيت نوار

هذه العلاقات الصعبة بين المنتخبين والمفوض السامي، من الطبيعي أن تكون جزءا من حالة انعدام الثقة، أليس كذلك؟

السيد بربن

لا أعرف شيئا عن هذا الأمر، غير أن العلاقات بين الناس تختلف، فهي إما جيدة أو أقل جودة. وأعتقد أن من الضروري تناول هذا النوع من الحقائق من منظور أكثر شمولا.

نيكولا فينيول

العقبة الثالثة الممكنة هي ردود الفعل في وسائط الإعلام. ألا يدفع التخوف من ظهور التوترات والمشاكل على صفحات الجرائد إلى الإبطاء إلى حد ما في تقديم الملفات؟ يمكن أن يتولد لدى المرء انطباع بأن الجرأة معدومة وأن هناك شيئا من التردد تفاديا لردود الفعل السلبية في وسائط الإعلام فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة.

السيد بربن

أعتقد أن هناك على وجه التحديد مواضيع صعبة من حيث محتواها لا من حيث جانبها السياسي وهي مواضيع تتطلب قدرا كبيرا من العمل ولا تتطلب إلا قدرا يسيرا من الوقت لإحراز تقدم إلا أنني أود أن أؤكد أننا أحرزنا تقدما كبيرا منذ شهر أيلول/سبتمبر، من ذلك مثلا الاجتماع المرحلي الأخير للمتابعة الذي عقد في نوميا لمعالجة عدد كبير من المواضيع.

لقد أنشئت وكالة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة، وأبرمت الاتفاقات بين شركة تعدين النيكل ومكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية، وعليه فإنه سيصبح بإمكان شركة تعدين النيكل شراء مواقع مناجم بشروط مواتية ووضع خطة جديدة للاستثمار، وهذه مسألة هامة، فهي تمثل أحد شواغل المنتخبين الكاليدونيين.

لقد أحرزنا تقدما فيما يتعلق بملف الطاقة، ويتعين علينا مواصلة التقدم بشأن مسائل السياحة. وأحرزنا تقدما بشأن مسائل خدمات الطيران، ومما يسترعي الاهتمام أيضا، إعداد قائمة بجميع المسائل التي سوّيت منذ ستة أشهر، أو سنة. لقد تحقق الشيء الكثير بشأن قضايا ملموسة تماما، وهي ذات أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية للإقليم.

أتتذكرون المناقشات التي أجريناها منذ وقت ليس ببعيد بشأن فتح المجال الجوي، لقد فتح المجال الجوي ونمت السياحة. وهذا يعني أنه انطلاقا من ذلك يمكن بناء صناعة سياحية.

إليزابيت نوار

لاختتام هذه المقابلة، اسمحوا لي، سيدي الوزير، أن نتعاطى بعض الخيال السياسي، فالجميع يفعل ذلك. لقد وجه أحدهم إليكم سؤالا بشأن مستقبلكم، فقد مر عامان منذ تقلدتم منصب وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار. هل لديكم الرغبة في البقاء في هذا المنصب؟ هل لا يزال الملف الكاليدوني يجد اهتماما لديكم؟ قلتم منذ وهلة، إننا سنظل نعمل بعد ستة أشهر أو بعد عشرة أشهر. أين تودون أن يكون موقعكم في حكومة مقبلة؟

السيد بربن

لا، أود أن أقول ببساطة إن الملف الكاليدوني، شأنه شأن ملفات ما وراء البحار عامة، ولكن على الأخص الملف الكاليدوني، مثيرة للاهتمام لأن الأمر هنا يتعلق بنوعية العلاقات بين الناس. هناك صداقات تنشأ بالضرورة، وتقدير متبادل في هذه العلاقات وعليه فإنني مهتم إلى أبعد حد بهذه المواضيع.

ألاحظ من تاريخ هذه الوزارة أن العديد من الوزراء ظلوا طويلا في هذا المنصب، وعليه فأنا لا أعرف أن هذه عادة متبعة. فيما عدا ذلك، لا أعلم شيئا، لا أستطيع أن أقول لكم شيئاً فلست أنا الذي سيتخذ القرار على أي حال.

* * *

زيارة وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار

الاستعاضة عن اجتماع لجنة المتابعة باجتماع ثلاثي بين
الشركاء الموقعين على اتفاقات ماتينيون

٨ شباط/فبراير ١٩٩٥
اليزابيت نوار، صحفية

"لم ينعقد اجتماع اللجنة السادسة لمتابعة اتفاقات ماتينيون بالأمس ولكن المطلوب مازال قائما حيث أكد الشركاء الموقعون على تلك الاتفاقات التزامهم بمواصلة العملية التي شرع فيها.

فلقد تبددت الأجواء المتوترة والمكفهرة التي كانت سائدة بالأمس صباحا وتحولت الى أجواء تغلب عليها مظاهر التأثر، وهكذا غلبت مظاهر الصراحة والجدية على وقائع الاجتماع الثلاثي الذي انعقد في نهاية نهار أمس وشارك فيه الشركاء الثلاثة الموقعون على اتفاقات ماتينيون.

ومع ذلك، فمن الجلي أن مظاهر الارتباك طغت على أعمال نهار أمس الذي لم يكن يوما عاديا ولكن الشركاء في الاتفاقات تداركوا الوضع واستؤنف الحوار الذي تميز فيما يبدو بالصراحة التي أبداها كل جانب.

ولقد بدأت الوقائع بادئ ما بدأت بتأكد رفض جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني المشاركة في أعمال الاجتماع السادس للجنة المتابعة. ولقد علل بول نيوتين وائتلاف الاستقلاليين موقفهم بضرورة النظر أولا في ملف كازينو ميريديان وخاصة بانعدام الحوار الحقيقي وانعدام وضوح شراكة الأطراف.

وفي نفس الوقت، كان نيدواش نايسلين يزايد، على موقفهم ويؤكد أن الدولة منحازة لطرف دون آخر مما أدى في نهاية صبيحة اليوم الى الاعلان عن الغاء الاجتماع السادس للجنة المتابعة.

وقد أدلى عندئذ وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار بتصريح صحفي أعرب فيه عن أسفه لالغاء الاجتماع وعدم فهمه لأسباب الالغاء. ولقد طويت في نهاية نهار أمس صفحة هذه الحادثة واجتمع الشركاء في دار المفوض السامي لمدة ساعتين تقريبا في اجتماع ثلاثي وصف بأنه غير رسمي ولكنه حول اللقاء الذي فشلت لجنة المتابعة في عقده الى نجاح.

لقد تخاطب الشركاء وأفصحوا عما يجيش في صدورهم كما أشار الى ذلك باقتضاب جاك لافلور في أعقاب ذلك الاجتماع.

السيد جاك لافلور

أعربنا عما يخالجنا. فقد أفصح بول نيوتين عما كان يخالجه وكذلك فعلت وفعل الوزير.

وإنني أعتقد من ناحيتي أن المهم هو أننا، رغم ما قد ترسب من أفكار مسبقة بسبب مواعيد الانتخابات لا نزال متفقين على مواصلة النقاش في اطار اتفاقات ماتينيون.

ولقد قلت قبل حين إن المرء لما تتاح له مرة في حياته فرصة انجاز مثل هذا العمل، فإنه يتعلق بذلك الإنجاز.

اليزابيت نوار

أفصحنا عما كان يخالجنا وبالاضافة الى تمسكنا بمواصلة الحوار، أكد كل واحد منا من جديد التزامه بعملية الاتفاقات وهو ما يتضح من أقوال بول نيوتين رئيس وفد الاستقلاليين.

السيد بول نيوتين

أشرت الى أن مشاركتنا في هذه العملية الطوعية التي قام بها جون - ماري جيباو وقمنا بها نحن الذين تسلمنا عنه المشعل تبين رغبتنا في المضي قدما من أجل إتمامها حتى النهاية فنحن لنا ثقافتنا

وشخصيتنا وينبغي اعتبارنا بصفتنا تلك وقلت إن أمثالنا لا يقبلون بأن يوضعوا أمام الأمر المقضي بشأن مواضيع نعتقد أنه ينبغي مناقشتها إما في إطار أفرقة عاملة أو في إطار لجنة المتابعة.

لقد دخلنا في خضم عملية اتفق شركاء ثلاثة عليها. وهي عملية من المحتمل جدا أن تكلل بالنجاح إذا ما أخذت بالاعتبار أوجه توازنها من جميع النواحي، وموقفنا هو أن نعرب بطبيعة الحال عن اختلافنا السياسي في هذه المرحلة بالذات لنعود بعدئذ مع شركائنا الى شراكة أكثر وضوحا ونشاطا لتحقيق الأهداف ولا سيما فيما يتعلق بمناقشة مستقبل البلد.

اليزابيت نوار

يتحدث وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار من جهة عن أجواء إيجابية تتسم بالصراحة والجدية. ولقد تفضل دومينيك بربن الذي اتصلنا به هاتفيا البارحة بأن يصف لنا من جديد الأجواء التي سادت هذا الاجتماع الذي وصفه بأنه واحد من أهم ما حضر من اجتماعات معنية بالملف الكاليدوني. وقد لمسنا من أقواله إن المطلوب قد ظل بالفعل قائما.

السيد دومينيك بربن

... فيما يتعلق بما قد يسمى إلغاء اجتماع لجنة المتابعة، كانت هناك أخيرا الورقة الغفل التي قدمت في الساعة ١٧/٠٠ والمشار إليها بأنها ورقة غير رسمية، لما التقينا مع جبهة الكاناك الاشتراكية وحزب التجمع من أجل إبقاء كاليدونيا داخل الجمهورية. ولقد كانت لحظة مصارحة بعيدة عن كل جدول أعمال تقني. وكانت لحظة مصارحة لأننا أي جاك لافلور وبول نيوتين وأنا شخصيا أعربنا بكل قوة عما يخالجنا. وأعتقد أنه يمكنني أن أقول بأننا أعربنا من جديد كل بطريقته - عن التزامنا بمواصلة الحوار ومواصلة بناء السلم والوفاق وتنمية كاليدونيا الجديدة.

ولقد كان ذلك الاجتماع في حقيقة الأمر بالنسبة لي أحد الاجتماعات الفريدة نوعا ما التي حضرتها على امتداد سنتين لأنني كنت أحضر اجتماعات عادة ما تكون تقنية نوعا ما وذات طابع تكنوقراطي إلى حد ما في حين كان هذا الاجتماع اجتماعا أطلق فيه كل واحد العنان لنفسه لتبوح بما يخالجها، وقد أعربت لمخاطبي، الذين قد لا أخاطبهم بعد ذلك إذ أن الحكومة ستترك مكانها لحكومة جديدة في ١٥ ايار/ مايو، عن تفاؤل بالمستقبل وفي نفس الوقت عن يقيني بأن الأمور ما زالت غير مستقرة، وعن ضرورة أن نعي، نحن المسؤولين السياسيين، بمسؤولياتنا.

ولم يكن يمكنني أن أغفل الاشارة إلى أهم ما حدث بالأمس. وكما ذكرت، وجدت نفسي بين جاك لافلور الموقع على اتفاقات ماتينيون وماري - كلود جيباو، هناك في المركز الثقافي جان - ماري جيباو وأقر بأن حادثة الأمس كانت في ذهني أثناء ذلك الاجتماع. وأعتقد أن الاجتماع كان في خاتمة المطاف إيجابيا للغاية. فلقد مثل فرصة فيما أعتقد لكي يؤكد الشركاء الثلاثة من جديد عزمهم المشترك على الحوار وإحلال السلم وبناء كاليدونيا الجديدة.

اليزابيت نوار

لنتحدث قليلا من جديد عن هذا اليوم المفعم بالنشاط، أفلا تكون غاية ما في الأمر هي أن المتخاطبين لم يتسن لهم العثور على مجال التلاقي في الصباح؟

السيد بربن

أعتقد أن هناك سلسلة من الأحداث المتلاحقة، فلربما كانت المعلومات ناقصة لدى هذا الطرف أو ذاك. ولنطرح كل ذلك جانبا فالمهم أننا قد تلاقينا من جديد. وأعتقد بكل صدق وعمق أنه لم يعد هناك مجال لإضاعة الوقت وأن هناك عددا من الملفات التي تحدثنا عنها في اجتماع لجنة المتابعة وسيتعين بالتأكيد الحديث عنها بطريقة أخرى خلال الأيام والأسابيع القادمة. وينبغي التفكير في المستقبل ولربما كانت حادثة الأمس واليوم علامة تشير الى أن ما قد يكون هينا الآن قد لا يظل هينا بنفس القدر فيما بعد. وربما تعين إبداء الكثير من العزم والتصميم من جانب الشركاء والأشخاص وذوي النوايا الحسنة لكسب رهان موعد ١٩٩٨.

اليزابيت نوار

وبالتالي فإن هذا الاجتماع الثلاثي الذي تميز، على حد قول جميع المشاركين، بكلمة جاك لافلور القوية والمؤثرة قد شكل خاتمة ما كان يبدو أنه أزمة بين الشركاء. فقد ذكر هذا الصباح دومينيك بربن أنه "ينبغي توخي الحذر عندما تكون أسلاك الاتصال مقطوعة في الظاهر لأن ذلك قد يكون مدعاة للقلق".

ويمكننا تقصي الأسباب الكامنة وراء حالة الانقباض هذه. ففترة الانتخابات مع ما يصاحبها ليست غريبة على الأجواء التي كانت سائدة صباح أمس، ولسائل أن يتساءل عن فائدة الضجيج الإعلامي الذي قد ينال بطبيعة الحال من مثل هذه الاجتماعات كما لو كانت رغبة الصحافة في تشكيل الأحداث تحقق لها أمانيها فتصور لها حالة انقباض وكأنها قطيعة.

ويتضمن برنامج الوزير اليوم افتتاح رابطة التنمية الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة. ويغادر وزير مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار، دومينيك بربن كالدونيا الجديدة الساعة ١٤/٤٠ متوجها إلى البلد الأم.

المرفق السابع

مقابلة مع السيد دومينيك بربن، وزير إدارات الأقاليم عبر البحار (أقاليم ومقاطعات ما وراء البحار) في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ (إذاعة DJIIDO)

نيكول وايا، صحفية

عزيزاتي المستمعات، أعزائي المستمعين، طاب يومكم، نستقبل اليوم وزير إدارات الأقاليم عبر البحار (أقاليم ومقاطعات ما وراء البحار) دومينيك بربن، وأود بهذه المناسبة أن أشير الى أنه منذ إنشاء اذاعة "DJIIDO" هذه هي المرة الأولى التي يقبل فيها وزير في الحكومة الفرنسية إجراء مقابلة مباشرة. السيد الوزير، طاب يومكم، وشكرا على وجودكم معنا هذا الصباح.

حسنا، لقد حضرتم إذن لترأسوا اللجنة السادسة لمتابعة اتفاقات ماتينيون، وأظن أنه من المفيد السؤال بأية حالة نفسية ستنضمون الى لجنة المتابعة التي ستبدأ أعمالها، أعني في الأحوال الطبيعية، خلال بضعة ساعات لأن لجنة المتابعة هذه، كما عـُلم مساء الأمس، ستقاطعها جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني (FNLKS) ولذلك، أظن أن الجميع ينتظرون رد فعلكم إزاء هذه المقاطعة، وهل ستجتمع لجنة المتابعة هذه رغم ذلك؟

السيد دومينيك بربن

أظن أنه من الضروري إزاء ظروف من هذا النوع إظهار الكثير من الهدوء. فأولا، أنا موجود في الإقليم منذ بضعة أيام، وقابلت مزارعي المنطقة الشمالية الغربية من جزيرة كراند تير، ولذا فأنا مهتم بمسائل الزراعة والجفاف. ومنذ أن ذهبت الى إقليم الجزر بناء على دعوة من ريشار كالوا، وهذا الى حد ما وعد قطعته له على نفسي، فأنا متأثر للغاية بحرارة الاستقبال الذي لقيته في "ليفو"، ليس فقط لي وحدي طبعا، بل أعني لجميع السلطات وبشكل يتجاوز شخصي، وأنا الوزير. لقد كان بوسعنا بوجه خاص التحاور مع المسؤولين التقليديين بشكل شائق للغاية، ولكن أيضا مع المنتخبين، حيث تحدثنا عن تطوير الجزيرة، كما طرقنا عددا من المواضيع. ومن ناحية أخرى، كما تعرفين، قابلت منذ يوم الجمعة وفود مختلف الحركات السياسية ولا سيما حركة التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية (RPCR)، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني (FLNKS) بمختلف عناصرها. وقد طرقنا عددا من القضايا الكبيرة التي هي قضايا المستقبل. والآن، ما هي حالتي النفسية إزاء لجنة المتابعة هذه، لأن هذا هو سؤالك.

أظن أننا ندخل، وهذا ما يعرفه الجميع، في مرحلة انتخابية، معرضة لخطر التعطل جزئيا خلال ستة أشهر. وإحساسي، وهذا ما أحاول إبلاغ محدثيّ به، هو أننا مهتمون كل الاهتمام اليوم وغدا بالبت في عدد من النقاط، وتحديد الاتجاهات، من أجل كسب الوقت، لأنني على قناعة من أننا لن نتناول الأشياء الخطيرة

حتى شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، وفي ذاك الوقت، لن يتبقى لنا سوى عامين من أجل الإعداد الفعال للموعد الكبير في عام ١٩٩٨.

ونيتي هذا الصباح، وهذا ما قلته أيضا لمحدثيَّ، هو أن أقترح تحديد أسلوب النقاش من أجل فترة ما بعد الانتخابات، وهذه هي النقطة الأولى، وهي نقطة أولى تبدو لي هامة جدا بالنسبة للجنة المتابعة، وهي نقطة سياسية جدا تستحق، كما أعتقد، بأن يشترك الجميع من أجلها في هذه اللجنة.

والمهمة الثانية لهذه اللجنة، كما أعتقد، هي احراز تقدم في عدد من القضايا التي نُظر فيها فعلا، فهناك قضية الوكالة الإنمائية، التي سنزورها غدا، بيد أن هناك أيضا مسألة النيكل، ومسائل الطاقة الكهربائية، ومسائل النقل الجوي، حيث يتعين علينا القيام بعدد من الأشياء، كما سيكون من الضروري أن نثير أيضا مسائل الموانئ والمطارات، وهكذا أمامنا سلسلة كاملة من القضايا الجديرة بالتحدث بشأنها اليوم، لأنني أعلم أن هذا سيكون أكثر صعوبة في الأسابيع المقبلة، وأنه حتى شهر تموز/يوليه، ستكون الحياة على هذا الشكل، أما الانتخابات فهي قيد والجميع يعرفون هذا، وهذا أيضا جزء من الديمقراطية، وأنني أخشى ألا يكون في الإمكان أبدا إحراز أي تقدم في هذه القضايا، خلال ستة أشهر. ولذلك فإنني أود فعلا في أن يكون في الإمكان إحراز تقدم خلال هذين اليومين بمشاركة الجميع، أما أنا فأبقى بالطبع منفتحا للمناقشة، وأنا مقتنع بأنني سأتابع اتصالاتي داخل لجنة المتابعة وخارجها إذا توخينا الدقة في الكلام، مع هؤلاء وأولئك ممن أسمح لنفسي بتسميتهم جيدين على الصعيد الإنساني، أي على صعيد العلاقات الشخصية.

نيكول وايا

رد فعلكم إزاء قرار جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني. كيف تتصرفون إزاء هذه المقاطعة، وهل ستؤيدون لجنة المتابعة هذه، عفوا، لقد تحدثتم لتوكم عن الفترة الانتخابية، هل سيكون للجنة المتابعة هذه قيمة لأنها ننشأ في غمرة حملة انتخابية؟

السيد دومينيك برين

فيما يتعلق بالقيمة، إنها القرارات التي تتخذ، فشعوري الشخصي هو أن الجلوس الى المائدة لاتخاذ القرارات هو أفضل من الوجود في الخارج. وفضلا عن هذا، فإنني أحترم قرارات هؤلاء وأولئك، فهذه خيارات سياسية، ويتعين على قادة جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الشعبي معرفة ما إذا كانت أفضل استراتيجية سياسية هي ممارسة لعبة الكرسي الشاغر طيلة شهرين ونصف من الانتخابات الرئاسية، في حين أنه من المعروف جيدا أن الرئيس الجديد للجمهورية سينشئ أكثرية جديدة، أي حكومة جديدة. إنني أجنح الى التفكير بأنه علينا أن نكون في مرحلة مكثفة من الاتصالات المتعمقة، بدلا من الرفض، عدم البحث بل المشاركة رسميا في الاجتماعات. أنا لا أقول إن هذا رفض للبحث، لأنني أمضيت البارحة ساعتين مع جبهة الكاناك الشعبية للتحرير الوطني، في حين أنه استغرق إعلان عدم مشاركتهم هذا الصباح خمس دقائق، وتكلمنا طبعا بشأن كثير من القضايا الأخرى، هذا حسن جدا، وأنا على استعداد للاستمرار في هذا.

بيد أن هناك بادرة سياسية حدثت، وليس لي أن أفسرها، فأنا بصفتي وزير أتابع رحلتي، مهما كان شكل المباحثات، سأستمر بالطبع في التباحث مع جميع الذين يرغبون في ذلك وجميع اللواتي يرغبن في ذلك. أنا موجود، لا أوصد بابي في وجه أحد، والذين يريدون التكلم معي، يستطيعون التكلم معي، وليس فقط التكلم معي بل إحراز تقدم في القضايا، هذه هي حالتي النفسية، وأقول مرة أخرى، إنني أعتقد أن هذا كله، كما أوصيت به أنتِ نفسك، مرتبط إلى حد ما بالفترة الانتخابية حيث يرغب كل واحد في أن يتخذ له موضعا فيها.

نيكول وايا

حسنا، عندما وصلتم إلى هنا، تحدثتم عن إعادة التوازن، عن التدارك، ومع ذلك، وأعتقد أنكم تتوقعون مثل هذا السؤال، ومع ذلك اتخذت الحكومة الفرنسية لتوها قرار يرمي إلى الإذن بإنشاء كازينو في "نوميا"، وهذا غريب بالنسبة لمدينة تعداد سكانها ٠٠٠ ٧٠ نسمة، وهو بكل تأكيد مثال فريد في فرنسا جمعاء، وقد اتخذ هذا القرار في "نوميا"، أي أن المرسوم وُقع في الوقت الذي كان فيه وفد عن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الشعبي موجود في باريس لبحث القضايا المثيرة للنزاع، التي منها قضية الألعاب، ما يلاحظ من خلال هذا التدبير، السيد الوزير، هو أنكم تحترمون هذا الهيكل الوحيد، "سوفينا"، تحاشيا لذكر الاسم، الذي هو منذ وجوده من معالم إعادة التوازن، من الإمكانات المادية التي تمكنه من متابعة سياسة إعادة التوازن هذه. يلاحظ هنا نوع من التناقض، لماذا هذا التناقض؟

السيد بربن

إنني لا أحلل الأمور كما تحللينها أنتِ، يا سيدتي العزيزة، وهذا لن يدهشكِ، فأولا القرار، لنكن واضحين، أنا لا أعتقد أنه من الضروري لكل واحد أن يختبئ وراء أصغر أصابعه، فقد اتخذ القرار الحقيقي عندما تقرر بناء "الميريديان" والكازينو، وما يهم هنا هو ليس سلطة المرفأ الإدارية، بل هو قرار استثمار المباني وكل ما فيها، لأن هذا القرار، المتخذ في عام ١٩٩٢، ولم أكن أنا عضوا في الحكومة، بل كانت هذه أكثرية أخرى في ذلك العهد، وأذكّر الآن بأن كلتا مقاطعتي الشمال والجزر هما من حملة الأسهم في هذه المشاريع، في حين أجد أنه من المدهش أن تكتشف اليوم مشكلة قد بت فيها بشكل شبه مشترك، فالمعنيون هم من حملة الأسهم، ومن المعروف بوجه عام ما يحدث في الشركات، لذلك فإنني أعتقد أن الموضوع هنا هو عرض الأمور بشكل غير دقيق، وهذا ما يقلقني اليوم. وبالطبع، هذا لن يعيق استثمارات تقررت مسبقا، وأعفتها الحكومة الاشتراكية في ذاك العهد من الضرائب، وأسمح لنفسي بقول ذلك، لأنه كانت هناك في هذا المشروع أموال معفية من الضرائب، ولذلك فإن هذا لم يكتشف اليوم، بل هو قرار اتخذ في عام ١٩٩٢، ولذلك فإن السؤال الذي أطرحه على نفسي اليوم، هو السؤال الذي أرغب في بحثه مع المسؤولين.

وفيما يتعلق بمقاطعة الشمال بوجه خاص، حيث شركات الاقتصاد المختلط التي تعتمد على الإقليم، السؤال هو كيف تدار النتائج الاقتصادية في حال وجودها، وما العمل كي يكون في وسعنا المشاركة في تنمية السياحة في كاليدونيا الجديدة، إنني أذكر بأنه منذ اتخاذنا القرارات بفتح الحيز الجوي، ازداد عدد

السياح. لذلـــك مـــن الضروري الكف عن المحاكمة الفكرية على أساس هيكل ثابت، على أساس عدد ثابت من السكان، لأن ما نحتاج إليه هو استقدام المزيد من السياح، هو معرفة الكيفية التي يمكن بها للهياكل التي تعتمد على مقاطعة الشمال أن تستعيد توازنا اقتصاديا مختلفا. وفي هذا الصدد، وكما قلت لمحدثيَّ، وهأنذا أؤكده عن طريق إذاعتكم، لقد حان الوقت لتحمل المسؤوليات ومساعدة المسؤولين الاقتصاديين في هذه المجموعة، وما أعنيه، العودة إلى ظروف اقتصادية سليمة ولمنفعة التنمية السياحية من أجل كاليدونيا بأكملها، وعلى وجه الخصوص من أجل مقاطعة الشمال لأن الموضوع هنا أولا وقبل كل شيء هو القدرة على الاستثمار في الشمال.

نيكول وايا

حسنا، هذا صحيح، لقد ذكرتم عام ١٩٩٢، والجميع كانوا على علم بهذا المشروع إلى حد ما، ولكن إذا تذكرت ذاك العهد جيدا، فقد نصت المحادثات على أن تشكل شركة "SOCABA" الأكثرية في مجلس الإدارة، وهي التي تحقق في ذات الوقت أرباحا عن طريق "الشركة السياحية"، لأن ما حدث بعد ذلك، هو أن مباحثات قد جرت وأن أحد المشتركين فيها واسمه السيد لافلور، لم يرض أبدا بقبول هذه المباحثات واقترح أن يكون نصيب شركة "SOCABA" ٢٠ في المائة. وهنا أيضا يوجد تناقض، السيد الوزير؟

السيد بربن

أنت تعلمين، أن دوري في هذا الشأن ليس الدخول في مناقشات ذات طابع مالي، ولكن الغموض كله يكتنف هذا النوع من الملفات التي تختلط فيها المصالح العامة بالمصالح الخاصة، ولا يحق لي أن أصدر أحكاما على مناقشات لم أشترك فيها، ولم تجر بحضوري، ولم يوجه الىَّ تقرير بشأنها. وما أعرفه هو أنه يمكن أن تجري محادثات تكون حدثت، وفيما يتعلق بالدولة، فهي على استعداد لأن تقدم المساعدة بأشكال مختلفة. وإنني مقتنع تماما أنه في حالة انتهاج سياسة دينامية لتطوير السياحة يمكن الحفاظ على التوازنات الاقتصادية تماما. وأود أن أضيف أن الافتتاح لن يتم فورا، وحسب علمي فإن المهلة الإدارية تستغرق أربعة أشهر، وستكون هناك مهل مادية ومالية تضاف الى هذه الأشهر الأربعة، وبالتالي، فهذا الأمر لا يمكن أن يحدث قبل ستة أشهر تقريبا. ومازال هناك وقت طويل لاستئناف المناقشات، والتفكير، والنظر في رغبات مختلف المجموعات المعنية، سواء المجموعات العاملة في مجال الفندقة، أو المجموعات المرتبطة بالمقاطعة الشمالية، ثم التوصل الى حلول ملموسة وعملية وذكية. وأعتقد أنه فيما يتعلق بهذه المسألة، اسمحي لي أن أقول، يجب أن نحاول أن نكون متفهمين، وأن نفكر أولا في مصلحة اقليم كاليدونيا الجديدة.

نيكول وايا

وفي هذا الصدد، بالضبط، أي فيما يتعلق بالسياسة، ألا ترون سيدي الوزير، ونحن على أبواب الانتخابات، أنكم أذعنتم لمطالبات جاك لافلور، على غرار ما حدث في ١٩٨٨ مع ما يترتب على ذلك من نتائج؟

السيد بربن

هل تعتقدين يا سيدتي، أننا سنواصل الحديث عن الحياة السياسية في كاليدونيا الجديدة على افتتاح الكازينو؟ من المفروض أن نعيد الأشياء الى نصابها السليم.

نيكول وايا

لا، لا أعتقد، السيد الوزير.

السيد بربن

بلى، هذا هو ما نفعله منذ ربع ساعة.

نيكول وايا

ولكنكم تعلمون جيدا، السيد الوزير، أن هذا الملف سياسي والدليل على ذلك أنه لم يعالج سوى من قبل ج. لافلور، وليس أي من المساهمين في "الميريديان".

السيد بربن

إن هذا الملف يعالجه عدد من الأشخاص الذين يعملون في هذه المهنة، وهذا أمر واضح تماما وأنا أتحمل مسؤولياتي فيما يتعلق بما أعتبر أنه يهيئ الظروف لتنمية كاليدونيا الجديدة وليس حسب رغبات أولئك وهؤلاء، وتأكدي أنه سواء في الماضي أو في المستقبل، سيكون لكل واحد نصيبه، أي أني سأتخذ قرارات لن ترضي الجميع بالضرورة.

نيكول وايا

السيد الوزير، كما ذكرتم آنفا، فالأمر الجوهري الذي يشغل جميع الكاليدونيين هو المستقبل المؤسسي لهذا البلد، وقد ذكرتم حول هذا الموضوع لزميلتنا "الأنباء الكاليدونية" أن المناقشات لن تتم إلا بعد الانتخابات وماذا لو، نظرا لجميع المشاكل التي تطرقنا لها للتو، قررت جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني أن تقاطع الانتخابات؟

نيكول وايا

إذن، في هذه الحالة، السيد الوزير، وبخصوص موضوع الكازينو أيضا، لماذ صدر المرسوم بهذه الصورة المتسرعة، ما الذي كان يمنع الحكومة من انتظار عودة وفد جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، ولماذا لم تنتظر الحكومة أن يثار الموضوع في لجنة المتابعة؟

السيد بربن

نعم، لقد أثير هذا الموضوع في باريس، ولنكن أمناء تماما في عرضنا للأمور. أود أن أقول لك الآتي يا سيدتي، إذا رغبنا، وأعتقد أن الجميع يرغبون، في أن يبدي مستثمرون خاصون اهتماما في كاليدونيا

الجديدة، أتعتقدين أن ترك الباب موصدا يمثل أفضل طريقة للعمل بخصوص أول مشروع كبير وهام بعد أن نكون فتحنا الطريق أمام الناس، ونكون أعفينا من الضرائب جزءا من الأموال، وأن تكون الأعمال قد انتهت؟ هل تعتقدين أن هناك مستثمرا ثانيا سيأتي إذا فعلنا ذلك؟ وأعتقد أننا إذا أردنا أن نقضي على التنمية في هذا الاقليم، فهذا هو الأسلوب الذي يحقق ذلك.لأنه إذا تسببنا في عدم الاستقرار إداريا وقانونيا في تعاملنا مع المستثمرين المهتمين بإقليم كاليدونيا الجديدة، فقد يسر ذلك بعض المسؤولين السياسيين، ولكنه على الأرجح لن يسر الشباب الذي يبحث عن عمل. وإذن، أعتقد أنه يتعين على المرء فيما يتعلق بهذه المسألة أن يتحمل مسؤولياته، وفيما يخصني، فقد تحملتها، وتحملت مسؤوليتي لأني مقتنع أن هذا الأمر فيه مصلحة لإقليم كاليدونيا الجديدة برمته. وبالمثل فإنني على استعداد في المستقبل لأن أتحمل تبعات اتخاذ قرارات لا تعجب أشخاصا غير الأشخاص الذين لا يشعرون بارتياح اليوم، لأن هذا هو دوري وقد سبق أن قمت به في الماضي. ودور الدولة ليس بالضرورة العمل على إرضاء الجميع في وقت واحد، فأولا وبوجه عام هذا شيئ غير ممكن، ودوري هو اتخاذ قرارات تسير في اتجاه تنمية كاليدونيا الجديدة وتسمح لنا بالتقدم. وهذا هو جوهر المناقشة، ولكن طبعا قد تكون هناك مشاكل تتعلق بالجدول الزمني، وأنا أعرف أن الجميع مشغولون الآن بمواعيد الانتخابات، سواء كانت الانتخابات الرئاسية أو البلدية، أو على مستوى المقاطعات. وليس علينا سوى أن نسعى الى إنجاح التنمية السياحية، وذلك على كل حال هو أحد المواضيع التي آمل أن أثيرها في لجنة المتابعة، وهو يتعلق بالتحسينات الاضافية التي يمكن إدخالها على الخدمات الجوية، مثلا، وأقدم ذلك كمثال فقط، ما الذي سوف تحققه شركة الخطوط الكاليدونية من خلال رحلاتها الى اليابان، وذلك موضوع جدير حقا بالاهتمام، إنها ستسمح بزيادة عدد اليابانيين الذين يزورون كاليدونيا الجديدة. وهذه المواضيع، في رأيي، هي مواضيع المستقبل التي تستحق الاهتمام، وأنا أميل الى الاعتقاد بأن سكان كاليدونيا الجديدة يهتمون أولا بالامكانات الاقتصادية لا بصراعات يبدو لي أحيانا أنها ذات صبغة سياسية الى حد ما.

- - - - -